

# الفصل الحادي عشر

## اطراد الزحف الأمريكي

### الحرب وتسيب صناعة البترول الامريكينة

في سبتمبر من عام ١٩٣٩ اندلعت نار الحرب الاستعمارية الثانية ، وهي حرب تميزت بسيادة العنصر الآلى ، فاشتد الطلب على البترول من قبل الحلفاء وبخاصة بعد دخول اليابان الحرب واستيلائها على منابعه في جنوب شرقى آسيا . وكان الحلفاء في حاجة ماسة إلى تأييد الولايات المتحدة الأدي ثم المادى ، وتتابعت الأحداث سراعا حتى اندرجت هذه الدولة — أوشبه القارة حقيقة — في زمرة المتحاربين . ولقد كانت الحرب عاملا حاسما من حيث نتائجها بالنسبة إلى امبريالية البترول الأمريكية ، ونهيا الأخريرة مجال الغلبة والتفوق في ميادين كثيرة . غير أن الظاهرة التي تسترعى النظر بصفة خاصة خلال السنوات القلائل الأخيرة ، والتي تفسر لنا جوانب من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، أن الحكومة الأمريكية ذاتها أخذت تعنى بمسائل البترول خارج حدود بلادها بطريقة رسمية ، وتفصح عن مشروعاتها وسياساتها بصدد هذا الإقليم . وتميزت هذه المرحلة بالتعارض والتصادم بين المصالح الأمريكية والبريطانية المعنية بشئون البترول .

### تنظيم تعبئة موارد البترول

في ٢٧ مايو سنة ١٩٤١ أعلن روزفلت ، رئيس جمهورية الولايات المتحدة حالة طوارئ غير محدودة المدى ، وعين هارولد إكس Harold Ickes منسقا ومنظما يقع على عاتقه توحيد مختلف مظاهر الصناعة البترولية لمواجهة حالة الطوارئ هذه . وفي ٤ يونيو اختار إيكس نائبا له هو رالف دافيز Ralph K. Davies من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا . وفي نهاية يولييه نظمت الوحدات الادارية بوشنطن

وأصبحت الوحدات الرئيسية تشمل أقساماً تختص بشئون الانتاج والتكرير والنقل والتسويق والحزن والحصول على البيانات من الخارج والقيام بالأبحاث .

وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ عين إكس ٧٨ من قادة الصناعة بالبلاد في « مجلس صناعة البترول للدفاع الوطنى » والذي أصبح فيما بعد يعرف باسم The Petroleum Independent War Council (PIWC) ، ليكون هيئة استشارية تصوغ السياسات و تضع البرامج اللازمة لسد مطالب الشعب الداخلية واحتياجات الحرب . وكذلك أنشئت في نيويورك « لجنة العمليات الأجنبية » لتقديم المشورة بشأن سياسات البترول الأجنبية . وهكذا توافر للولايات المتحدة تنظيم قومى عام لشئون البترول ، وفي هذا قال إكس :

« هذه حرب آلات وسفن وطائرات ، يحركها الزيت ، وباختصار نقول إن هذه حرب زيت . فالجانب الذى يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية على العدو ، والذي يتمكن فى الوقت ذاته من امداد دباباته ومدافعه الميكانيكية وسفنه وطائراته بالجازولين وزيوت التشحيم والوقود من النوع السليم وفى الوقت المناسب وفى الأماكن الصالحة ، هو الجانب الذى سيجرز فى النهاية النصر فى هذا الصراع العالمى » .  
وليس من عجب أن يتحدث الرجل عن الصراع العالمى بأنه « حرب بترولية » وأن يؤكد أهمية هذه المادة ، ذلك أن الحقائق نفسها تنطق بذلك وبفداحة الاستهلاك منها خلال الحرب .

ولكى نستطيع أن نقدر عاملاً له أثره فى هزيمة ألمانيا نذكر أن هجومها على روسيا كلفها ٢١ مليوناً من البراميل ، وتطلب هجوم هتلر الجوى على لندن الذى دام ٥٤ يوماً نحو ١٢ مليون برميلا ، كما كانت دول المحور تستهلك سنوياً ٢٢٥ مليوناً من البراميل ، مع العلم بأن مواردها من البترول وطاقنها على انتاجه محدودة ، كما سبق أن أوضحنا .

ويبدو أثر التنسيق السائب الذكر بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا ذكرنا أنه ترتبت عليه زيادة فى عدد الآبار بنسب ٢٣ ٪ ، ٣٨ ٪ ، ٥٣ ٪ خلال سنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ وذلك بالقياس إلى سنة ١٩٤١ . وكذلك زاد انتاج الزيت الخام من ١٤٠٠ مليون برميل سنة ١٩٤١ إلى ١٧٠٠ مليون برميل سنة ١٩٤٥ .

## هيئة احتياطات البترول

وفي ختام سنة ١٩٤٣ أنشأت حكومة الولايات المتحدة إدارة جديدة تعنى بشئون البترول ويطلق عليها اسم « هيئة احتياطات البترول » Petroleum Reserves Corporation وهذه شركة مساهمة برأس مال قدره مليون من الدولارات . وبرغم هذا المظهر التجاري فهي منشأة ذات طابع سياسي يتم عن المدى الكبير لاهتمام الحكومة الأمريكية ، ذلك أن رئيس مجلس الإدارة هو المستر هارولد . ل . إكس ، كما كان المجلس يضم شخصيات رسمية مسئولة لها وزنها من أمثال المستر كوردل هل وكولي . وكان الفرض الظاهري من تكوين هذه المؤسسة كما قيل في ذلك الوقت ضمان الحصول على زيت البترول من خارج الولايات المتحدة . ولكن هذه العبارات السطحية لانستطيع بأي حال من الأحوال أن نحجب الحقيقة التي أبرزتها الأيام وأبدتها الأحداث .

الحقيقة أنها هيئة ترمي إلى تنمية مصالح البترول الأمريكية والدفاع عنها أينما تكون ، ووضع الخطط للحصول على الامتيازات في شتى الأقاليم ، والاشتراك في كافة أنواع المباحثات والفاوضات التي يمكن أن تدور بين الدول بشأن موارد البترول العالمية ، وتأييد الشركات الأمريكية في جهودها بمختلف الأساليب التي تتفاوت حسب الزمان والمكان بدلا من أن تدعها تقوم بأعمالها معتمدة على مواردها وكفايتها الذاتية . وجبارة أخرى تقول إن هذا العمل من جانب الولايات المتحدة يدل بما لا يرقى إليه الشك على أنها عولت بصفة قاطمة أن تتدخل بطريقة فعالة ومباشرة إن أمكن ، ولها من قوتها ومركزها ووفرة مواردها وحاجة العالم إلى رؤوس أموالها ما يكفل احترام إرادتها ، إن لم يكن النزول عليها .

## عوامل التحول الجذري في موقف الولايات المتحدة

إذن نحن أمام تحول خطير واتجاه جديد في سياسة حكومة الولايات المتحدة ، وهنا نرى لزاما علينا أن نحاول تعرف الأسباب والدوافع الحقيقية والتي يغطيها غشاء من العبارات الرنانة والأساليب الدبلوماسية البريئة المظهر . إن الدول

لا تدخل معتكاً أو ميداناً تتعرض فيه للنزاع أو الاتهام بالسيطرة مثلاً إلا إذا كان ذلك لأمر خطير مثلاً ، أو يتصل بمصالحها الحيوية كما يقال في التعبيرات السياسية ، فما هو هذا الأمر الخطير بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي تملك موارد معدنية وزراعية وصناعية قلما تتوافر في دولة أخرى ، والتي بلغت حدّاً كبيراً من الثراء والتقدم للمادى والتي تنتظر منها أم كثيرة العون على إنهاضها مما تردت إليه بفعل الحرب ؟ وقبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال نورد البيان الآتى عن إنتاج أهم الدول التي تملك منابع البترول ، وذلك في عام ١٩٤٥ ( مقدرآ بملايين الأطنان المترية ) :

### المناطق الرئيسية في العالم المنتجة للبترول

الإنتاج ( بملايين الأطنان )	البلد
٢٠٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٥٠٥	الاتحاد السوفيتى
٢٥	فنزويلا ( بأمريكا الجنوبية )
١٧	إيران
٨	جزر الهند الهولندية
٥٠٩	المكسيك
٥٠٤	رومانيا
٥٠٧	العراق
٣٠٤	لأرجنتين
٣	جزيرة ترينداد
١٦٩	بيرو ( بأمريكا الجنوبية )
١٠٣ + ( ١٩٤٤ )	القطر المصرى

رى من الأرقام المذكورة أن الولايات المتحدة كانت أكبر الدول التي تنتج البترول في العالم ، وما زالت تحتفظ بهذه المكانة . وقد ارتفع الإنتاج فيها كثيراً

بسبب المطالب الباهظة التي ولدتها الحرب الأخيرة فأصبح ٢٤٢ مليوناً من الأطنان في عام ١٩٤٥ على ما ذكر كثير من الصحف والمجلات . ومعنى هذا أن نسبة الإنتاج الأمريكي إلى الإنتاج العالمي أصبحت ٦٥٪ ( وكانت ٦١٪ سنة ١٩٣٧ ) . هذه الزيادة لم يتم تحقيقها إلا بتحسين الأساليب المستخدمة في الآبار وازدياد عدد الآبار البترولية التي ارتفع عددها من ٣٨٠.٠٠٠ بئر سنة ١٩٣٨ إلى ٤١٨.٠٠٠ سنة ١٩٤٤ أي زيادة تقرب من ١٠٪ .

ولكن يلاحظ الأمريكيون من جهة أخرى أن لهذا التقدم الكبير في إنتاج البترول خطره إذ يخشى احتمال نفاذ ما في الآبار في فترة وجيزة . فليست العبرة إذن بالإنتاج الحالي ومقداره وإنما هي في الحقيقة بتلك الاحتياطات التي لا تزال كامنة في جوف الأرض . وقد أورد المعنيون بشئون البترول الكثير من التقديرات عن هذه الاحتياطات وهي تقديرات تتميز بطابع التفاوت ، ويبدو أن الأغراض السياسية دخلا في هذا التباين . فنلاهم الدول جميعاً أن تبرز عظم موارد الشرق الأوسط الاحتياطية لتبرر هذا التهاوت على استغلاله ، وكذلك من صالح الخبراء الأمريكيين أن يشيعوا الخوف في نفوس مواطنيهم من حيث ضآلة احتياطي بلادهم حتى يحملوهم على تأييد حكومتهم وبالتالي الشركات الكبرى الاحتكارية في تلك الجهود التي تبذل في سبيل امتلاك حقول البترول برغم ما قد يجر إليه التدخل الحاسم من اضطراب حبل السلام . وإذ نذكر هذه الحقائق في أذهاننا نورد التقدير الذي أورده المستر هارولد إكس أمام مؤتمر البترول في الولايات المتحدة (١) .

(١) فيما يلي بيانات أخرى حصلنا عليها من مراجعة المجلات والصحف وكتب كثيرة كتبت في هذا الموضوع : —

المنطقة	احتياطي البترول ( بملايين الأطنان )
الولايات المتحدة	٢٨٠٠
الشرق الأوسط	٢٠٠٢
أمريكا الوسطى والمكسيك	٩٥٠
وأمريكا الجنوبية	٧٥٠
الاتحاد السوفيتي	

ويقدر الخبراء الروس احتياطي بلادهم بأكثر مما بالولايات المتحدة أو يقل عنه قليلاً وقد عرضنا لذلك بالتفصيل في الفصل الذي عقدها لسياسة هذه الدولة .

<u>المنطقة</u>	<u>مقدار الاحتياطي</u>
الولايات المتحدة	٢٧٠٠
سواحل البحر الكاريبي	٦٠٢٥
الشرق الأوسط	٢٢٠٠ بملايين الأطنان
الاتحاد السوفيتي	١١٦٥

### مقيّم أهداف الولايات المتحدة

نرى إن بالولايات المتحدة احتياطيا كبيرا إذا نظرنا إلى الأرقام التي أوردتها المستر هارولد إكس ، ولكن المشرفين على السياسة الأمريكية يقولون قولا مخالفا. فلدائم أن استخدام البترول سيعظم إلى درجة هائلة في السنوات القليلة المقبلة بسبب التوسع المنتظر في الصناعة والزراعة والنقل بمختلف أنواعه وعلى ذلك فالمعدل الحالي والمستقبل كفيلا بأن يؤدي إلى استنفاد المقادير الاحتياطية في بضع سنوات . وقال بعض المسئولين إن الأبحاث التي جرت أخيراً تدل على أنه في ختام الحرب ستجد الولايات المتحدة نفسها من الدول التي تستورد البترول لا التي تصدره ، كما كان شأنها من قبل . وقد أعرب المستر إكس عن هذا الشعور إذ كتب في « المجلة الأمريكية » يقول :

« يساورنا القلق من ناحية حقيقة لا سبيل إلى إنكارها أو الجدل بشأنها ، وهي أننا في حالة ما إذا نشبت حرب عالمية ثالثة ، يتعين علينا أن نلجأ إلى استخدام البترول الذي يملكه الغير حتى يصير في مقدورنا مواصلة القتال لأن الولايات المتحدة لن يتوافر لديها البترول الكافي في ذلك الوقت . إن في استطاعتنا أن نتهى الصراع (يقصد الحرب العالمية الثانية) بطريقة كثيرة الكلفة جداً وبواسطة بترولنا الذي نتنتجه . ولكن لن نتمكن أن نقوم بحرب عظيمة أخرى بالاعتماد على مواردنا ، خاصة إذا ما تطورت تلك الحرب فصارت ذات طابع عالمي واسع النطاق . لقد اتبعنا سياسا إسراف في إستهلاك موارد بترولنا على الطرق والسكك الحديدية والسفن البخارية والطائرات والاستعمالات المنزلية وفي مختلف أنواع المشروعات . لقد كان سيرنا سريها حتى صرنا مسرفين . . . فإذا كان علينا أن نحافظ على حضارتنا على أساس

البتروك فواجب علينا أن نكون على استعداد للسير نحو المناطق التي يتوافر فيها البترول. إني أتكلم عن الناحية الموضوعية لا من وجهة النظر الاستعمارية ». وقال أيضاً « ينبغي لنا أن نسير إلى حيث يمكننا الحصول على البترول » .

### مسألة نفاذ البترول

كثيراً ما تتعالى الصيحات بأن موارد البترول ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، أوشكت على النفاذ . والذين يتحدثون عن اقتراب المجاعة البترولية يستندون إلى ما يصفونه « بالاحتياطيات التي ثبت وجودها » Proven reserves والواقع أن هذه الاحتياطيات الثابتة لا تدل على الحقيقة بالنسبة إلى المستقبل ، لأنها تتغير من وقت لآخر كما يتضح من البيان التالي الذي أوردته مجلة Statist في مقالها الذي سلفت الإشارة إليه : —

#### تقديرات احتياطي الزيت الخام ( بملايين البراميل )

العالم	الولايات المتحدة	بداية السنة
—	٥٠٠٠	١٩٢٥
٢٣٠٠٠	١٢٠١٧٧	١٩٣٥
٦٤٠٠٠	١٩٠٧٨٥	١٩٤٥
٦٧٠٠٣٥	٢٠٠٨٧٤	١٩٤٧
٧١٠٣١٢	٢١٠٤٨٨	١٩٤٨
٧٨٠٣٢٢	٢٣٠٢٨٠	١٩٤٩

وهذه التغييرات راجعة إلى تقدم طرق الاستنباط وتقدير المناطق التي تضم البترول . وإلى جانب هذا النوع من الاحتياطي ينبغي أن نأخذ في الحسبان « الاحتياطيات الممكنة » وهي خاصة بالمناطق التي يحتمل وجود البترول في باطنها . وقد قدرت الأحواض الرسوبية بالمناطق الملائمة بنحو ١٥ مليون ميلاً مربعاً تحتوي على حوالي ٢٠ مليوناً من الأميال المكعبة من الأرض ذات الموارد البترولية الكامنة .

وإذا فرضنا أن الميل المكعب يحتوي على ٤٠٠٠ طن من الزيت كان مقدار هذا النوع من الاحتياطي المحتمل ٨٠ مليون طناً . وطبقا لتقديرات الجمعية البريطانية سنة ١٩٤٧ يهبط الرقم إلى ٤٠ مليونا ، فلو أخذنا المتوسط لكان احتياطي البترول الحام كافي لسد مطالب العالم لمدة مائة عام على أساس الاستهلاك الحالي (١) .  
ومن مصادر الزيت في المستقبل البترول البحري فكثيراً ما نجد «الرفوف القارية» مجاورة لمناطق وحقول بترولية وافرة الغنى . والآن يستنبطون هذا البترول البحري في فزوبلا الغربية وخليج المكسيك وعلى مقربة من ساحل كاليفورنيا .  
وكذلك يمكن استخلاص البترول من الفحم . فضلا عن هذا هناك الغاز الطبيعي ويمكن استعماله في صورته الغازية أو تحويله إلى مواد سائلة . ويقدر أن احتياطي الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي ( على أساس تحويله إلى مواد سائلة ) يعادل احتياطيات ذلك البلد من الزيت الحام (٢) . ومن هنا يتضح أن مسألة الخوف من قرب نفاذ البترول لا تستند إلى أساس علمي سليم .

### عود إلى سياسة الولايات المتحدة

أشرنا إلى قول المستر كس من حيث وجوب الاتجاه حيث يمكن الحصول على البترول ؟ ولكن إلى أين المسير ؟ وما النهاية التي يتعين بلوغها ؟ لقد أمدنا الرجل نفسه بالاجابة عن هذا السؤال فقال :  
« إن عاصمة زيت البترول تنحى نحو الشرق الأوسط ، وخير للولايات المتحدة أن تسرع بالدخول في هذه الإمبراطورية . وحتى يتسنى لها إدراك هذه الغاية يتعين عليها أن ترسم لنفسها سياسة بصدد مسائل الزيت » .

ينبغي لنا من المقطعات والآراء السابقة أن هناك عاملا يهدى الولايات المتحدة ويسيطر على سياستها . ذلك العامل هو الخوف من قرب نفاذ مواردها من البترول . إنها تريد أن تضمن حاجة قواتها البحرية والجوية ومصالح الصناعة والأغراض الاقتصادية وذلك بصفة مؤكدة وطيدة الأركان ، وهي تبغى أن تقتصد في استهلاك بترولها بأن تحصل على جانب كبير مما تحتاجه من المناطق الأخرى الواقعة خارج حدود بلادها . هذا سبب يفسر اتجاه الولايات المتحدة ، أفصح عنه بجلاء ذلك الرجل

(١) المصدر السابق ص ١٣ .

(٢) شرحه

للسئول . ولكنه استدرك - كما فعل غيره - فأراد أن لا يثير العداء والانتهاك بتغليب المصلحة الذاتية فلجأ إلى الأسلوب الرنان الذي عرفه العالم وحذقته الشعوب . أنظر إليه يقول إن هدف حكومته هو الحصول على مورد طيب من البترول للقوات الحربية الأمريكية « للمحافظة على السلامة الاجتماعية في عالم ما بعد الحرب » . وقد أكرت الدوائر الرسمية بالولايات المتحدة من التصريح بأن الدولة الأمريكية ترى أول واجب عليها ينحصر في الاحتفاظ بقوات كبيرة ، لا بنية تهديد الغير أو الاعتداء عليه ، بل للمحافظة على السلام العالمي وصيانه من أى تهديد قد يتعرض له من جانب دولة كبيرة أو مجموعة دول . ولسنا في حاجة إلى القول بأن هذه الدعاوى من الحرص على مصلحة السلام إن هي إلا حجج رددتها وتردها الدول العظمى كافة في كل زمن ، ولذا لا تستحق عناية مناقشتها والرد عليها ، بعد أن كذبتها وتكذبتها الأحداث .

والدول الأخرى ومن بينها إنجلترا شديدة الارتباب في نوايا الولايات المتحدة . فهي من جهة لا تنظر بعين الجدل إلى هذا الخوف من قرب نفاد البترول الأمريكي ، ومن جهة أخرى تهزأ بمسألة الدفاع عن السلام العالمي ، لأنها كلها تنادى بمثل هذا الزعم . هذه الدول تعتقد اعتقاداً جازماً أن للولايات المتحدة سياسة اقتصادية واسعة المدى ليس البترول سوى عنصر واحد منها . فهي تريد أن تفتح المجال في كل مكان لصادراتها من رؤوس الأموال والسلع ، والبترول وامتيازاته من الأساليب التي تساهم في تحقيق هذا الغرض مساهمة قوية ، كما كان الحال بالنسبة إلى الخطوط الحديدية في الأيام الماضية . والشرق الأوسط بلد غني آخذ في النهوض والتقدم وفي حاجة إلى أسباب هذا النهوض ، وسكانه يتزايدون بإطراد . فهو إذن بقعة لها قيمتها في نظر الأمريكيين . وفي هذا قال المستر برتون Burton عضو مجلس الشيوخ الأمريكي . بعد رحلة طويلة قام خلالها بزيارة بلدان كثيرة في إفريقيا وآسيا .

« إن الشرق الأوسط وإفريقية ميدان ثابت وطيد لسياسة إنشائية حازمة من

جانب الولايات المتحدة » .

ومعنى هذا أن هذه الدولة تسعى جاهدة للوصول إلى منطقة نفوذ اقتصادية بعد الحرب في إقليم البحر المتوسط ، وهذا جزء مما ترمى إليه من أن تشغل مركز الصدارة والزعامة في العالم .

وانتظر إلى الأمر في ضوء آخر ، ولنتعمق إلى ما دون السطح علنا ندرك ماهية هذا الاتجاه والذي أشار إليه برتون بطريقة بريئة المظهر . يقول المستر إكس في المقال الذي اقتبسنا مقتطفات منه ، إنه لا يحدث من وجهة النظر الاستعمارية أى أنه ليست لبلاد مآرب في ميدان الاستعمار وهو ما تحرص الهيئات الأمريكية المختلفة على التصريح به وتأكيد به من وقت لآخر ، تطميناً للدول العظمى المنافسة ، وذراً للرماد في عبون الأمم الصغيرة أو المتأخرة نوعاً . ومن قبيل هذه التأكيدات ما تدعيه الصحف الأمريكية من أن عصر الاستعمار قد زال وانتهى ، وتضرب لنا الأمثلة بجزر الفلبين . فهل أمريكا صادقة في دعواها ؟

لنعد إلى عبارة إكس هذه ، فهل تقبلها على معناها الظاهري أو حسب قيمتها الإسمية على ما يقول الاقتصاديون ؟ إذا كان المراد أن الولايات المتحدة لا تعتمز الآن أن تبسط نفوذها سياسياً وعسكرياً في الشرق الأوسط فقد تقبل القول من الرجل . وقد وضعنا خطأ تحت ( الآن ) لأن الدول الاستعمارية تبدأ أولاً بالحديث عن المصالح الاقتصادية ، وبعد حين ينقلب الأمر . هكذا علمنا تاريخ الاستعمار في مختلف عهوده . ومن جهة أخرى فأى محاولة أمريكية من هذا النوع لا بد وأن تصطدم بمقاومة عنيفة من جانب الدول التي بعينها الأمر . فاجتازوا مثلاً لا تفكر طبعاً أن تغادر مناطق نفوذها لتحتلها دولة أخرى ، كما أن روسيا — لسياستها فيما بعد — تعارض حتماً في أى امتداد لنفوذ أمريكا السياسي والعسكري . وفضلاً عن هذا فالروح الوطنية في الشرق الأوسط لا تقبل بحال من الأحوال أن تخرج فرنسا وتضع سيطرة إنجلترا لتضع الطوق الأمريكي في عنقها مهما كان مصنوعاً من ذهب براق . وبناء على ذلك لو حاولت الولايات المتحدة التوسع عن طريق الاحتلال أو الإشراف السياسي أو نيل الامتيازات الإقليمية في الشرق الأوسط ، ذلك الإقليم ذي الأهمية الحيوية ، فقد ينتهي الأمر بالمرحلة الثالثة من الصراع الاستعماري . وقد أدركت هذه الدولة ذلك ولذا صرح الرئيس ترومان أن التنافس غير المشروع في الشرق الأوسط ينطوي على أعظم الأخطار . إذن نحن نستبعد الاستعمار بمعناه المألوف لدى عامة الناس ، في الوقت الحاضر . ومرة أخرى نضع خطأً للتحذير من الخطر الذي نراه في الأفق وإن تعامى بعض رجالنا عن رؤيته .

## تفسير آخر

غير أن المسألة وجهاً آخر هو الأساس في الحقيقة والدافع الصحيح . فالمعروف أن القوى الرأسمالية الاحتكارية تعمل على اقتسام العالم فيما بينها وتعقد الاتفاقات التي تحدد مناطق النفوذ الخاصة بكل منها ، وهذه الاتفاقات تظل موضع المراعاة والتقييد بها ما دامت القوى المتفقة أو المتنافسة على ما هي عليه . ولكن إذا تغير ميزان القوى صار من الأمور الطبيعية أن تنقض هذه الاتفاقات وأن يعدل التقسيم لصالح الجانب الذي ازداد قوة . هذه هي طبيعة النظام الرأسمالي التي لا تقبل شكاً أو نقاشاً . فقبل الحرب الاستعمارية الأولى اشتركت الرأسمالية الألمانية مع زميلتها الإنجليزية في احتكار استثمار بترول بلاد الجزيرة ، وذلك عن طريق الاشتراك في تكوين شركة البترول التركية . فلما انتهت الحرب بهزيمة ألمانيا كان معنى هذا أن الرأسمالية الألمانية أصيبت إصابة شديدة ولهذا استولت الرأسمالية الإنجليزية والفرنسية على نصيبها وحلت مكانها في هذا الميدان على ما سبق لنا بيانه . ثم هبت عاصفة الحرب الثانية فكان من آثارها المأسوسة اليوم التحطم الكبير الذي أصاب الرأسمالية في كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا واليابان . فلا بد من وقت طويل قبل نهوض هذه الدول من كبوتها ، وينطبق نفس هذا القول على فرنسا كذلك برغم أنها من الدول المنتصرة . أما الرأسمالية البريطانية فقد أصيبت بتصدع كبير وأصبحت في الواقع أشبه بتابع لمنافستها الأمريكية التي صارت لها الغلبة في عالم الرأسمالية الدولية . إذن تغير الموقف واحتل توازن القوى ومال الميزان إلى جانب الولايات المتحدة . بهذا نستطيع أن نعمل رصوخ الإنجليز في بلاد العرب ، وتنازلهم عن بعض حقوقهم الكبيرة في العراق ، واستعدادهم للاتفاق حتى في حالة إيران .

## حقيقة الامر

هذه هي حقيقة الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية في الولايات المتحدة ، إنها تريد اليوم أن تمد شباكها أو تجرد المجال اللازم لها في الشرق الأوسط وفي الأقاليم الأخرى التي على أبواب النمو والتقدم وفي هذا نلقى الفكرة الأساسية السكامة وراء النقطة

الرابعة من برنامج الرئيس ترومان بشأن تنمية الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة ومنها إقليم الشرق الأوسط . ولا ريب أن مثل هذا الفرض لا يتحقق إلا بفتح أبواب هذه البلدان كي ينتصر الأعظم قوة ونفوذاً ، ولهذا دعا الرئيس ترومان إلى سياسة الباب المفتوح . ومعنى هذا باللغة المفهومة التي يجب على الدول الأخرى أن تراعيها ، أن الامبريالية الأمريكية صارت اليوم أقوى من غيرها فيجب أن يفسح لها الطريق للاستغلال والاحتكار ، وينبغي ألا تقام أية عراقيل في وجهها . وإذا حاولت الدول العظمى أن تحيد في الشرق الأوسط عن هذه المبادئ فأكبر الظن أن تتخذ الإمبريالية الأمريكية الطابع العدواني وتستخدم قواتها الاقتصادية بل والعسكرية وحاجة الأمم الأخرى إليها لمساعدتها على القيام بأعمال التعمير ، لإملاء إرادتها أو تنفيذ سياستها . . . . فإذا كان هذا التحليل صحيحاً ، ورجو أن يكون كذلك ، كنا على حق إذا أبدينا عظيم الارتياح في قول المستر إكس من أنه يتكلم من الناحية الموضوعية فقط ، بل نعتقد تماماً أنه ينطق بلسان الاستعمار الأمريكي الحديث .

وما موقف الأمم الشرقية ؟ سنعود إلى هذا بعد قليل .

## مشروع أمريكي خطير

في ٥ فبراير سنة ١٩٤٤ (١) فوجئ العالم بمشروع خطير أذاع أمره المستر هارولد إكس بصفته رئيس هيئة احتياطات البترول (٢) :

وفيما يلي أهم عناصر هذا المشروع الأمريكي الجديد :

(١) صرح المستر إكس أنه بناء على توصيات إدارتي الحرب والبحرية ورؤساء أركان القوات وإدارة بترول الجيش والبحرية ، قد خول له أن يسمي إلى عقد اتفاق

---

(١) في ٣ فبراير أعلن المستر إكس نفسه أن شركة الزيت العربية الأمريكية ستبدأ في الحال اجراء اللازم نحو انشاء معمل تكرير تتولى تمويله وتملكه ، وذلك بقصد عمل مشتقات البترول للدول المتحالفة . وهذا يتفق مع الخطط التي كانت شركات البترول الكبرى بالشرق الأوسط تضعها خلال الأشهر السابقة لذلك التصريح ، وهذه الخطط التي كانت ترمي إلى زيادة إنتاج البترول في تلك المناطق .

(٢) تابعة إلى Reconstruction Finance Corporation .

من حيث البدء مع شركة الزيت العربية الأمريكية ( التي تعمل في المملكة العربية السعودية ) ، شركة تنمية الخليج وتملكها شركة زيت الخليج The Gulf Oil Corporation وذلك بشأن مد خط أنابيب لنقل البترول من ساحل الخليج الفارسي إلى مكان على الساحل الشرقي للبحر المتوسط .

(٢) تتعهد الشركات أن تحتفظ للحكومة الولايات المتحدة بألف مليون برميل من احتياطات البترول الخام ( أو ٢٠٪ من مجموع الاحتياطات السكلى إذا كان دون خمسة آلاف مليون برميل ) . وهذا الجزء المخصص للحكومة الأمريكية تكون لها حرية شراؤه كله أو بعضه لاستعمال القوات البرية أو البحرية في أى وقت خلال فترة قدرها خمسون عاماً بسعر ينقص ٢٥٪ عن سعر السوق في إقليم الخليج الفارسي أو سعر البترول الخام المماثل في الولايات المتحدة ( على أن يكون التقدير بالنسبة إلى أى النوعين أقل ثمناً ) .

(٣) وفضلاً عن هذا يكون للحكومة الأمريكية في وقت الحرب أو الضرورات القومية ، الخيار في شراء جميع إنتاج الشركات من البترول الخام ومشتقاته بأسعار يتفق عليها في ذلك الوقت .

(٤) وينص الاتفاق المراد عقده على ألا تبيع الشركات البترول أو مشتقاته إلى أية حكومة أخرى أو رعاياها إذا رأت الحكومة الأمريكية أن هذه المبيعات غير حكيمة من وجهة نظر سياسة البلد الخارجية أو مطالب السلامة الاجتماعية ، وكذلك يتعين على الشركات قبل إجراء مفاوضات مع أية حكومة أن تبلغ أمرها إلى السلطات الأمريكية وإدارة احتياطات البترول .

(٥) قدرت للمشروع نفقات تتراوح بين ١٣٠ ، ١٦٥ مليوناً من الدولارات ( ٣٢ — ٤١ مليوناً من الجنيهات ) وتتعهد الشركات برد هذه المبالغ إلى الحكومة الأمريكية في خلال ٢٥ عاماً مع ما يتفق عليه من الفوائد وجانب من صافي الأرباح .

(٦) تمنح التسهيلات لمنتجاتى الزيت والمشتغلين بنقله ( خلال الشركات التي يعقد معها الاتفاق ) مقابل تعهدهم ببعض التزامات معينة .

(٧) وقيل كذلك بأن يوضع مشروع لإنشاء معمل تكرير ضخمة في الإسكندرية ( إذا وقع عليها الاختيار كأحد نهايتى الخط ) بحيث يستطيع أن يخرج يومياً ربع

مليون برميل . وكذلك قضت الحطة بتوسيع معمل التكرير في حيفا وزيادة طاقته الإنتاجية بحيث يصل ما يخرج منه إلى ٣٥٠.٠٠٠ طن في السنة .

وقد جاء إعلان نأ هذا المشروع على أثر زيارة للملك عبدالعزيز آل سعود قام بها المAJOR جنرال روبس رئيس قوات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وكان يصحبه بعض الخبراء في شؤون البترول ، والتابعين إلى مجموعة كالنكس Great Caltex Oil Company وهي الشركة التي سبقت أن حصلت على امتيازات هامة في المملكة العربية السعودية . وفي السابع من فبراير أعلن المستر كوردل هل أن المفاوضات بشأن الأنبوبة المزمع مدها ستبدأ سرياً مع الملك عبد العزيز .

### مزرع انجلترا

وقد أحبط الموضوع في بداية أمره بكثير من الغموض ، وأثار شديد الاهتمام في الدولة البريطانية مما تردد صدهاء في الصحف والبرلمان . ففي ٩ فبراير قدم أحد أعضاء مجلس العموم سؤالاً إلى المستر إيدن وزير الخارجية حينذاك عما إذا كانت لديه معلومات يستطيع الإفشاء بها عن المشروع والشروط التي بمقتضاها ستتولى حكومة الولايات المتحدة إتمامه ، وهل معنى هذا أن تنال تلك الدولة السيادة على الأراضي التي سيجتاها الخط ، وهل ستكون لها امتيازات إقليمية خاصة . فأجاب المستر إيدن بأنه ليست لديه معلومات يدلي بها إذما زال المشروع في مراحله التمهيدية ، وأعرب عن اعتقاده بأن حكومة الولايات المتحدة ستتصل بالدول التي يعنىها الأمر حينما تتقدم مراحل بحث المشروع .

لم يكن في إجابة الوزير ما يبعث على الاطمئنان أو بعيد الثقة إلى النفوس وإن كان الشطر الأخير من إجابته ، برغم أسلوبه الدبلوماسي الرصين ، نوعاً من التحذير لأمريكا وإفصاحاً عن موقف الانجليز . ولذلك صرح المستر ستيتينيوس Stettinius في ١١ فبراير أن الحكومة الأمريكية ستبدأ في وقت قريب المباحثات مع إنجلترا بشأن بترول الشرق الأدنى ، وأن روسيا لن تمثل في تلك المرحلة الأولية إذ ليست لها مصالح بترولية بالشرق الأوسط .

وفي جلسة ٢٤ من الشهر ذاته نجد المستر هوربليشا يعبر عما يساور النفوس من قلق ومخاوف قائلاً أنه لا يتوقع في حالة انتهاء الحرب خروج الولايات المتحدة من تلك الأقاليم بقضها وقضيضها .

والواقع أن ضخامة المشروع وظهوره بعد سلسلة متصلة من عمليات الزحف الأمريكي في الشرق الأوسط ، مما حمل الكثيرين من الإنجليز وغيرهم على الاعتقاد بأن حليفهم الكبرى ترمي إلى أن تزحزحهم عن مركزهم التقليدي الممتاز ، إن لم يكن إخراجهم نهائياً من الشرق الأوسط . قد يكون هذا صحيحاً في المستقبل البعيد حتى ولو غطى الأمر بغشاء من التفاهم والاتفاق بين الطرفين غير متوازني القوى . ولكن لا نظن أن أمريكا تعتمد الآن إلى إخراج إنجلترا بصفة فعالة من هذه البقعة الحيوية ، وذلك راجع إلى ما يساور الأمريكيين من قلق مبعثه روسيا السوفيتية . ولهذا يخيل إلينا أن أمريكا لن تسفر عن حقيقة نياتها أو تدخل بها في مرحلة التنفيذ إزاء إنجلترا إلا إذا دعمت مركزها الاقتصادي والأدبي واطمأنت نوعاً إلى السياسة الروسية . وفي هذه الحالة تبدأ المرحلة الأخيرة والنهائية من معركة الصراع على النفوذ في ذلك المعبر الهام بين الغرب والشرق .

### ماذا نكسب أمريكا من المشروع المقترح ؟

لا شك أن العالم عو إذا قابل المشروع عند ظهوره بالسمة والمسر والتمهي . لأن عمل يعود على الولايات المتحدة بمزايا لها أهميتها وشأنها الكبير ، وسنورد أهمها :  
(١) فمن الناحية العسكرية تصبح تحت تصرف الجيش والبحرية والطيران احتياطات ضخمة مما يزيد في مناعة هذه القوات بالنسبة إلى غيرها لأن معنى هذا أن تسيطر تلك البلاد ( حسب تقدير أكس أمام المؤتمر ) على أكثر من نصف احتياطي البترول في العالم لعقود طويلة .

(٢) وتبدو الأهمية كذلك إذا ذكرنا أن للأمريكيين قاعدة بحرية قوية في البحرين بسبب جهودها خلال الحرب . كما أنها معترمة أن تحتفظ بجانب من أسطولها في البحر المتوسط . ومن هنا يبدو خطر المشروع بالنسبة إلى الأمم الشرقية ، إذ إن تكون هذه القواعد مع العلم بضرورة وجودها على مقربة من نهايتي خط الأنابيب ؟ وهذا الأمر نفسه يعني إنجلترا بصفة خاصة .

(٣) إن نقل البترول من ساحل الخليج الفارسي إلى موانئ البحر المتوسط مباشرة فيه توفير للوقت الذي تقطعه ناقلات البترول ، كما أن فيه اقتصاداً للنفقات ، وكذلك تنتفي الحاجة إلى دفع رسوم المرور التي تفرضها شركة قناة السويس على السفن التي تجتاز هذا المجرى المائي الهام . وقد قدر الوفرة في النفقات بالنصف تقريباً .

(٤) ومن المحتمل كذلك أن جانباً من بترول العراق وإيران ، والذي يصدر من مينائي البصرة وعبادان ، قد يتحول إلى الطريق الجديد ( حيفا ، الاسكندرية ) بسبب قلة تكاليف النقل .

(٥) وأكثر من هذا ، فبواسطة هذه الأنابيب ومعامل التكرير تزيد الولايات المتحدة من نفوذها الإقتصادي والسياسي في هذه الأقاليم . ولقد رأينا كيف سعت مصر أن يمر الجزء الأخير من الخط داخل الأراضي المصرية ، ولقد صرح حافظ عفيفي باشا بأن سياسة التقدم الاقتصادي المستقبلية في حاجة إلى رؤوس أموال أمريكية وهناك نفر آخر من أصحاب المصالح الرأسمالية في هذا البلد يشاطر سماعته هذا الرأي ، وهذه هي الفرصة التي تتوق إليها الرأسمالية الأمريكية .

أليس الصهيونيون ينظرون إليها كحامية لهم ومشجعة على أطعاهم البعيدة عن الحق والعدل ؟ ألم تصر الولايات المتحدة على تقسيم فلسطين وتم لها ذلك ؟ وغايتها أن تجرد من دولة إسرائيل نقطة ارتكاز قوية تستند إليها في مشروعاتها ، فتقيم الصناعات ولو على غير أسس اقتصادية ، وتبنيها في البلدان المجاورة حتى دون نفقات الإنتاج ، ويندأ تغلص صناعات الأمم الشرقية الناشئة .

إن تركز الرأسمالية الأمريكية في فلسطين معناه أن نعد شيئا كها إلى مجاورها ، ألم تكثرت البعثات الاقتصادية الأمريكية إلى الشرق الأوسط سواء بصفة رسمية أو غير رسمية ؟

هذا هو الخطر المائل أمامنا من ناحية القارة الأمريكية ، وهو خطر نخدر منه ونطالب المسؤولين أن يحتاطوا له . إننا نحاول الخلاص من الاستعمار الإنجليزي ، فحجيب إذن أن يقوم بعضنا بدعوة الرأسمالية الاستعمارية الأمريكية ، ولهذا لا نستفيد

من صراعنا القومى . وموقف أمريكا من فلسطين والعرب ، يجب أن ينبها إلى  
الاحتمالات المنتظرة .

### موقف إنجلترا إزاء المشروع

ولكن هل وقفت الحكومة البريطانية موقف المتفرج العاجز إزاء المشروع  
الأمريكى ؟ لم تلبث هذه الحكومة أن انجهدت ناحية الملك عبد العزيز آل سعود وهو  
الذى بيده أن يمنح الترخيص بمد خط الأنابيب ، حصلت فى إبريل سنة ١٩٤٤ على  
موافقة الملك على تعيين إنجليزى بصفة مستشار فى شؤون البترول ، وكذلك سمح  
لبنك باركلز بفتح فرع له فى المملكة العربية السعودية . ولجأت إنجلترا منذ سنوات  
إلى الأساليب الأمريكية ، فكانت تقدم إعانات للحكومة السعودية . وقد قص على  
الأستاذ راشد رستم عام ١٩٤٧ - وهو ممن تعينهم - المسائل الشرقية أن اجتمعا ضمهما مع  
إنجليزى مسئول فى بلاد العرب ، فقال الأخير ما معناه : إننا لا نقف موقف العجز ،  
فنحن ندفع ، واسكن أقل من الأمريكيين وهذا لا يسوؤنا ، فللعرب أن يأخذوا ما  
شاءوا من الأموال من الشركات الأمريكية ، ولكننا لا نريد منهم إلا صداقتهم ،  
وعليهم أن يفتنوا كذلك بصداقتنا .

### مؤتمر واشنطن لشؤون البترول

ويبدو أن الحكومة الأمريكية أدركت الأثر الناجم من المشروع ، ورأت ضرورة  
التفاهم مع بريطانيا بصفة خاصة . ولهذا صرح المستر ستينيووس (١) بهزم حكومتى  
البلدين على القيام بمباحثات أولية بصدده مسائل الزيت ، على أن تسبقها مباحثات فنية  
ثم زاد على ذلك قوله : إنه لن تتخذ أية قرارات تتماق بالمناطق المنتجة للبترول إلا  
بعد استشارة الحكومات التى يعينها الأمر ، وأعرب عن استعداد حكومة الولايات  
المتحدة لإجراء المباحثات مع أية دولة صديقة .

دارت المباحثات الفنية من ١٨ أبريل حتى ٣ مايو حين صدر بلاغ مشترك فى

---

(١) ٧ مارس وصدر تصريح مماثل بلندن فى نفس الوقت .

عاصمق البلدين جاء فيه أن المجموعتين المتباحثتين قد درستنا نطاق مصالح بلديهما في البترول بروح من حسن التفاهم والمودة . واستعرضنا المسائل التي تؤثر في عمليات المجموعات الأمريكية والإنجليزية بالحارج ، وهي من المسائل ذات الصلة بإنتاج البترول وبخاصة في الشرق الأوسط ، ومشروع مد أنبوبة عبر المملكة السعودية ومشروع شركة بترول العراق بصدد مد أنبوبة إضافية من كركوك إلى حيفا .

بعد ذلك دارت مفاوضات رسمية بين وفدين يمثلان الحكومتين البريطانية والأمريكية ( ٢٥ يولية ) وانتهت بتوقيع اتفاق في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٤ وفيما يلي أهم نصوص الاتفاق .

(١) اتفاق الحكومتين علي أن يجري استغلال وتنمية موارد البترول للتجارة الدولية بطريقة منظمة على أساس عالمي ، بحيث أنه - مع مراعاة اعتبارات السلام العسكرية - توضع الترتيبات اللازمة لكي تحصل الدولة الحبة للسلام على مقادير ملائمة من البترول تفي بمطالبها وأغراضها السلمية ، وذلك بأسعار عادلة ، وعلى أساس ليس فيه تمييز لطرف دون الآخر :

(٢) اعتراف الدولتين بتساوي الفرص أمام كل منهما ورعاياها من حيث الحصول على حقوق بالكشف عن البترول واستثماره في المناطق التي لم يمنح بشأنها امتياز بعد ، وكذلك تحترم كل من الدولتين ورعاياها ما للأخرى ورعاياها من حقوق وامتيازات بشأن البحث عن البترول ، وكذلك يمنح فرض قيود من قبل جانب إزاء الآخر فيما يتعلق باستثمار البترول وإنشاء المعامل لتكريره ، ومد الأنابيب لنقله ، مما يتناقى مع نصوص الاتفاق .

(٣) تتصل الدولتان بالدول المنتجة والمستهلكة للبترول بالعالم بشأن إنشاء مجلس دولي لشئون البترول ، ويكون مكوناً من ممثلين لجميع الدول التي توقع الاتفاق .

(٤) نظراً لوجود مشاكل عاجلة بين الدولتين فإنهما يتفقان على إنشاء لجنة مشتركة من ثمانية أعضاء ( نصفهم من الإنجليز والنصف الآخر من الأمريكيين ) لبحث وتقدير الطلب العالمي على الزيت لمدة طويلة ، والتوصية بأحسن الوسائل لمواجهة هذا الطلب بما يتفق مع المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق .

## لمن الفوز ؟

لقد بدأت المعركة العنيفة بابتداء الحرب العالمية الثانية ، وكسبت الولايات المتحدة ومصالح البترول فيها كثيراً ، وزحفت في الميدان بسرعة واطراد وشغلت مركزاً هاماً وهذا النجاح كله قد تم في الحقيقة على حساب بريطانيا العظمى . وما سبق لنا إirاده ، ليس سوى مظهر من مظاهر هذا الصراع ، وقد تجدد بعد ذلك بسنوات على ما سنشير إليه في فصل قادم . ويقول البعض إن في استطاعة إنجلترا ألا تخسر المعركة وذلك بكسب ود الدول العربية ، ونعتقد أن خير ما تعمله إن شاءت الاحتفاظ بجانب من مصالحها الاقتصادية أن تبادر بتحويل أو قلب سياستها القديمة ، فتعترف للشعوب العربية باستقلالها التام ، وتجلو عن أراضيها جلاء تاماً . ونحمل نصائح أمثال تشرشل بمن يتناسون أن العالم في سنة ١٩٥٠ غيره في سنة ١٩١٩ ، وأن الوعي القومي اليوم أقوى منه في أي عهد مضى .

# الفصل الثاني عشر

## المحور وبتروال الشرق الأوسط

### مرب ميكانيكية

وأخيراً شبت نار الحرب في عام ١٩٣٩ وكان ذلك نهاية الطريق الشديد الانحدار الذي كانت الدول تسير فيه سراعاً قبل ذلك ببضع سنوات . وقد كانت حرباً ميكانيكية بكل ماتدل هلميه العبارة من معنى خطير . والنتيجة المترتبة على هذه الظاهرة التي هي وليدة التقدم الفنى ، أن تعظم أهمية زيت البترول الى حد لم تبلغه من قبل في تاريخ الحرب التي بايت بها الإنسانية . ولهذا نجد كلا من الطرفين المتحاربين بوجه أقصى مالمديه من جهد فى سبيل إدراك هدفين ، دفاعى وهجومى . فمن حيث الدفاع حرص كل طرف أن يقوى مركزه على احتمال وطأة القتال وذلك بالعمل على زيادة إنتاجه من البترول ، وضمان السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على موارده ومنابعه وذلك فى يسر وسهولة . أما من جهة الهجوم فقد كانت الغاية شل أداة الخصم الحربية ونحطيم مقاومته عن طريق تدمير آبار البترول ومعمله ما أمكن ذلك ، ومنع الواردات الآتية من البلدان الواقعة فيما وراء البحار .

### مرب موقف دولانى المحور الاوروبين

كانت ألمانيا وايطاليا تستعدان للصراع الذى لا بد من نشوبه فى يوم من الأيام ، ولهذا السبب عملتا على الاكثار من انتاج البترول الطبيعى والصناعى فى بلادها اذا ماتوافرت منابعه ووسائله ، وعينتاً أيضاً باستيراد واختزان المقادير الكبيرة منه . غير أن ايطاليا أسرفت فى احتياطيها المخزون بسبب الحرب التي شنتها فى سبيل تحقيق أطماعها الاستعمارية فى الحبشة ، ولهذا لما بدأت الحرب فى أوروبا كان موقف ايطاليا ضعيفاً وبدا عجزها بعد وقت وجيز عن الإستمرار فى حرب طويلة الأمد . وساء

موقف ألمانيا كذلك لأن اتساع نطاق ميدان القتال ألقى عليها أعباء كثيرة . بحيث وصل استهلاكها من البترول للقتال والاستعمالات المدنية أكثر من ضعف ما كان عليه قبل الحرب . وفضلاً عن هذا فإن الحصار البحري العنيف الذي فرضه عليها الأسطول البريطاني جعل من أشق الأمور عليها أن تحصل على البترول من البلاد الأمريكية ومن القارات الأخرى . وجاءت الحرب مع روسيا ضغطاً قوياً على موارد ألمانيا المحدودة . وأخيراً اشتركت الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء فاستحال استيراد أى مقدار مهما كان بسيطاً من خارج القارة الأوربية .

### دولنا المحرور تواجهدها الموقف

قلنا إن سياسة ألمانيا اتجهت إلى تنمية موارد البترول الموجودة في بعض أجزائها ، وقد عملت نفس الشيء في آبار غربى المجر والنمسا ، بحيث يقدر أن الدولة الأخيرة كانت تمدّها بـ ٦٤ مليون طن سنوياً خلال سنوات الحرب .

واستفادت ألمانيا كذلك من حقوق البترول في غاليسيا البولندية ، وكذلك حصلت على مقادير كبيرة استطاعت الوصول إلى مخازنها في الدول الأوربية التي اجتاحتها كالأراضي الواطئة وفرنسا ، ورغم ما قام به المغلوبون من بعض أعمال التدمير وإشعال النار في المخزون من الزيت .

ووجهت إيطاليا همها إلى استثمار آبار ألبانيا وبعض مناطق اليونان وذلك بعد احتلال البلد الأخير ، وإن كان الإنتاج من كليهما قليلاً ، ولا يسد حاجتها كفاً من حاجة أداة الحرب الإيطالية . غير أن أعظم كسب حققته ألمانيا كان عن طريق السيطرة على آبار البترول الرومانية ، ذلك أنها ضمنت موارد كبيرة حيث أن إنتاج رومانيا من البترول الخام بلغ ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٣٩ (١) .

وأخيراً عمدت ألمانيا النازية إلى اجتياح روسيا على أمل وضع اليد على آبار البترول فيها ، إلى جانب أسباب أخرى ، ولم يكن الأمر سهلاً لأن الآبار الرئيسية موجودة عند بحر قزوين وفي إقليم القوقاز .

(١) كتاب الاحصاء السنوى لعصبة الأمم ١٩٣٩ / ٤٠ ص ١٣٦

أما من جهة استنباط البترول الصناعى فقد تقدمت هذه الصناعة فى ألمانيا تقدماً رائعاً خلال الحرب فكثرت مصانعه إلى حد كبير ، بحيث أصبح الإنتاج منه على ما نعتقد كثير من المصادر ، يقرب من ستة ملايين طن فى العام الواحد بعد أن كان حوالى المليون قبل الحرب .

غير أن الحرب لم تنته فى عام أو عامين كما قدر أو آمل زعماء الفاشية وأتباعها وإعسادت زماً طويلاً ، وانتشرت ميادين القتال وتشعبت فى البر والبحر والجو ، وزادت الأعباء الأثمة الملقاة على عاتق أداة الحرب الألمانية . وإزاء هذه الظروف بدأت النازية تشعر بثقل الحرب وشدة وطأتها ، وبدا بوضوح كبير الخطر الشديد الناجم من فقرها فى البترول وعجزها عن السيطرة على منابعه الفنية ، والواقع أنه برغم المزايا التى حققتها ألمانيا كما أشرنا إلى ذلك فى الفقرة السابقة ، أخذ الخطر يشتد يوماً بعد يوم .

ولا بد أن القارىء قد لاحظ من متابعة بلاغات الحلفاء الحربية منذ بداية الحرب أنه لا يكاد يخلو بلاغ من ذكر تدمير مخازن البترول ومصانعه ، والحقيقة أن الحلفاء وجهوا أقصى همهم إلى الإغارة على مصانع البترول الصناعى التى كانت تمد ألمانيا بقدر كبير من حاجياتها ، ولقد أصابوا فى إدراك هذا الهدف توفيقاً عظيماً ، وبخاصة بعد انتزاعهم سيادة الجو من أعدائهم ، وبعد الغارات الاكتساحية الشاملة بألاف الطائرات ليلاً ونهاراً ابتداء من عام ١٩٤٤ ، مما أقنع زعماء الهتلرية يوماً بعد آخر بأن مصيرهم أصبح محتوماً ، وأنهم خسروا المعركة وإن تأخر يوم الاعتراف بالحقيقة المموسة الواقعة .

ولما انحازت رومانيا إلى المحور علنا واشتركت فى الهجوم على روسيا تعرضت آبار الزيت فيها ومعامل تكريره وعربات نقله وأماكن خزنه إلى غارات عنيفة متصلة شنتها الطائرات السوفيتية بنجاح كبير . وفضلاً عن هذا فإن اشتراك رومانيا جعل جيوشها تعتمد اعتماداً كبيراً فى مواصلة القتال على موارد بلادها وإنتاجها من البترول .

## بتروال الشرق الأوسط

كان من الطبيعي وألمانيا في خطر من أن تتوقف عملياتها الحربية في أية لحظة أو تعجز بالنسبة إلى أعدائها المسيطرين على الأغلبية الساحقة من موارد البترول أن تتطلع إلى الشرق الأوسط ، وأن يرنو هتلر بأبصاره إلى موارد هذا الإقليم الوفيرة ، وبخاصة في إيران والعراق ، ولزيت إيران أهمية خاصة إذ يشمل نسبة كبيرة من البنزين . وكانت ألمانيا تأمل من وراء الحملة على روسيا ، إلى جانب أغراض اقتصادية وعسكرية أخرى ، أن تبلغ جيوشها في فترة وجيزة منطقة بحر قزوين والقوقاز ، وأن تدخل الأراضي الإيرانية فتواصل زحفها صوب الجنوب وبذلك تستولى على الآبار والمنشآت والأنابيب التي تملكها شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية أو على الأقل يصبح في مكنتها حرمان عدوتها إنجلترا من هذا المورد الهام اللازم لسيادتها في المحيط الهندي ولمركزها الحربي في العراق وما جاوره .

وكانت ألمانيا تعتمد على الدعاية الواسعة التي قام بها وكلاؤها بمجد ونشاط بحيث وصل الأمر بالحلفاء إلى اتهام الشاه رضا بهلوي بممالة الألمان والميل إليهم ، وزى أن على التاريخ بأسانيد ووثائقه أن يثبت صحة هذا الاتهام لأننا نعتقد أن التهم التي توجه في أوقات الحروب تحتاج إلى قدر كبير من التأييد . وفي هذه الحالة بالذات كان لا بد من التماس عذر للتدخل وعزل الإمبراطور .

كانت الخطة الألمانية بديعة على الورق ، ولكن القول شيء والتنفيذ شيء آخر ذلك أن روسيا الاشتراكية صمدت أمام جحافل الألمان ، ولم تتحطم حسب المنتظر . لقد وقفت حاجزاً منيعاً ضد الفاشية التي حفرت قبرها بيدها عند ستالنجراد ونجرت عن السيطرة على بترول القوقاز ، وانتهى الأمر بردها على أعقابها ، وقد منيت بهزيمة أشبه بما أصاب نابليون من اندحار في العقد الثاني من القرن التاسع عشر . وإلى جانب هذا لم يقف الحلفاء ساكتين أو عاجزين ؛ بل زاهم قد أسرعوا بالعمل ، فزحفت الجيوش الإنجليزية والروسية واحتلت الأراضي الإيرانية وهي طريق الإمدادات إلى روسيا ، والتي تضم موارد البترول ، وهي العنصر ذو الأهمية الكبيرة في صراع الحياة والموت هذا .

ولم يمض قليل على الاحتلال حتى أرغم الإمبراطور على التنازل عن عرشه ، وهكذا انهارت آمال الفاشية وتبددت هباء ، وصار الوصول إلى البترول الإيراني في عداد المستحيلات ، وكسب الحلفاء هذه المعركة ، ووضع مسار جديد في نقش الرأسمالية النازية .

### الطمع في موارد العراق

ويبدو أن الألمان كانوا يعلقون أكبر الآمال على العراق وموارده الكبيرة من البترول ، وخيل إليهم أن الوصول إليها في حكم اليسور والاستطاع ، لأن الأمور في ظاهرها كانت موالية لهم إلى حد ما . فبعد أن سلطت فرنسا على أثر انهيار قواتها الحاربية ، ظلت الإدارة الفرنسية في سوريا ولبنان خاضعة لسلطان حكومة فيشي العاجزة تمتلك الحكومة الشبيه موقفها أمام الفاشية بموقف الزوج الضعيف أمام زوجته القوية الإرادة ذات السيطرة واتخذت البعثات المحورية تتدفق سراً وعلانية على البلدين الشرقيين لدراسة مواقع المطارات وبحث الاحتمالات التي تتمخض عنها الأيام . والمعالم أن بترول العراق ينقل جانب منه إلى طرابلس الواقعة في المنطقة الخاضعة لسلطان فرنسا .

وزادت آمال الألمان ارتفاعاً بعد أن استولوا على اليونان وطردوا الإنجليز من جزيرة كريت . وإذا سيطر المحور على البلقان صار هناك طريق مباشر إلى آسيا تسيطر عليه تركيا ، وهذه — كما خيل لدول المحور — من الممكن اجتذابها بالوعد أو الوعيد .

والعراق نفسه كان عرضة للقلاقل السياسية ، وروح العداء للإنجليز فيه شديدة ، وانتهى الأمر بثورة رشيد عالي الكيلاني مما جعل موقف إنجلترا في هذه المنطقة محفوفاً بالخطر ، ولو قدر لهذه الحركة النجاح لرعبا وجدت ألمانيا تسكأة تستند إليها في تحقيق أطماعها .

وقضلا عن هذا كانت الجيوش المحورية معسكرة في شمال القارة الإفريقية على مقربة من مصر ، بل ووصل الأمر في أوائل صيف سنة ١٩٤٢ أن أصبح هذا البلد الأخير قاب قوسين أو أدنى من السقوط في أيدي الفاشية .

ولو أن هذا الحادث وقع فمن المؤكد أن الجيوش الألمانية والإيطالية كانت تسرع بمطاردة أعدائها إلى فلسطين وسوريا مما يجعل الوصول إلى بترول العراق ممكناً .  
وأكثر من هذا فإن الأسطول الإنجليزي كان يفقد في هذه الحالة القواعد التي يستند إليها في شرقي البحر المتوسط . هذه كلها فروض لو قدر لها أن تصبح حقائق مادية لأصبحت موارد الشرق الأوسط من البترول تحت رحمة ألمانيا .

ولكن هذه الأحلام تبددت في لحظة الحقيقة . فأولا زحفت الجيوش الإنجليزية مع القوات الفرنسية التابعة لديجول على سوريا ولبنان وتمكنت من انتزاع البلدين من قبضة أتباع حكومة فيشي وبهذا سد ذلك الطريق أمام الألمان .

وعلاوة على هذا فإن معمل التكرير في طرابلس أصيب بخسائر فادحة نتيجة انفجار لم يعرف سببه بعد ، وحق لولم يحدث ذلك لما كان هناك نفع من المعمل لأن شركة بترول العراق عمدت بعد تسليم فرنسا إلى منع انسياب البترول في فرع خط الأنابيب الممتد إلى طرابلس .

أما ثورة رشيد عالي الكيلاني فما لبثت الجيوش الإنجليزية أن أخذتها وغادر مشير الحركة البلاد وبهذا اطمأنت إنجلترا إلى موقف ذلك البلد وتمكنت بطريقة فعالة من حماية آبار البترول ومعامل تكريره والأنابيب التي تنقله إلى ساحل البحر المتوسط .  
ومن ناحية تركيا فإن هذه الدولة حافظت على حيادها بين الطرفين المتحاربين ولم تخضع للضغط النازي ورفضت كافة عروضه وسرى الاعتقاد بأنها ستقاوم أية محاولة لاجتياز أراضيها على غير رضا منها ، وهكذا سد السبيل أمام الألمان إلى العراق عبر الأراضي التركية .

أما الحملة في شمالي إفريقيا فقد تراوحت بين البأس والأمل فترات . فوجه الحلفاء همهم إلى قطع الاتصال بينها وبين أوروبا ، وبدلوا غاية جهدهم في إغراق السفن الناقلة للبترول . وأخيراً عجز روميل بحمائله عن اختراق خط العلمين وأرغم على الوقوف هناك زمناً إلى أن اضطر إلى الفرار سراعاً صوب تونس ، وهناك سلمت جيوش المحور وبخاصة بعد أن استطاع الأمريكيون النزول في هذا الميدان . وهكذا تبدد الأمل في اجتياح الشرق الأدنى عن طريق مصر .

هذه كلها ضربات كملت لبلدان المحور التي رأت أطباعها في الاستيلاء على بترول

الشرق الأوسط سراباً خادعاً لم يلبث أن انكشف أمره وبنات حقيقة أساسه الواهى . وكانت النتيجة المترتبة على هذا كله أن تضاعفت موارد ألمانيا من الزيت وتضعفت أداة الحرب بها ، ووصل الأمر إلى أن طائراتها لم تكن لتجد الوقود اللازم لطيرانها ، لا للهجوم على الأعداء فحسب ، بل للدفاع عن أرض الوطن الذى كثيراً ماتبها جورنج وسواه بمناعته واستحالة الهجوم عليه من الجو .

### صعوبة الاستفادة من بترول الشرق الأوسط

ومع هذا ، لنفرض جدلاً أن دول المحور تمكنت من أن تصل إلى بلدان الشرق الأوسط فهل كان فى استطاعها فى هذه الحالة أن تستفيد حقاً من حقول البترول الغنية فى هذا الإقليم الحيوى ؟ نشك فى هذا إلى حد بعيد إذ من المحقق أن الحلفاء ما كانوا يغادرون هذه المناطق ويتركونها سليمة ، بل لا بدأنهم كانوا يلجأون إلى تطبيق سياسة « حرق الأرض » التى اتبعوها بدقّة فى بورما أمام الجيوش اليابانية ، وحرقها الروس وهم يتقهقرون أمام الزحف الألمانى .

ومن المؤكد أن الألمان كانوا ينتهون إلى البترول فيجدون آلاته قد نزلت ومعامل تكريره قد دمرت ، وأنابيب نقله قد حطمت أو نقلت من أماكنها ولاشك أن البترول لا قيمة له بغير معامل التكرير وأنابيب النقل إلى الموانى التى يمكن منها حملة إلى مختلف ميادين القتال . وفى حالة إيران بصفة خاصة هناك صعوبة مادية قوية وهى عدم وجود أنابيب لنقل البترول إلى الشمال .

وعلى ذلك كانت ألمانيا تلقى عناء كبيراً فى إصلاح ما فسد وهى عملية تستغرق وقتاً طويلاً ، والدليل على ذلك أنهم لم يتمكنوا إلا قليلاً جداً من الانتفاع بآبار البترول التى استطاعوا وضع اليد عليها فى بعض أجزاء روسيا التى احتلوها .

وحتى فى حالة إعداد الآلات اللازمة لاستخراج الزيت تنشأ عقبة التكرير . بل وإذا ما أمكن التغلب على الصعوبة الأخيرة نشأت أخرى أشد تعقيداً وهى طريقة النقل . أما برآ فلا بد من آلاف العربات الحديدية المعدة لهذا الغرض وهو ما لم يكن متوافراً لدى ألمانيا ، وأما بطريق البحر فهو مستحيل قطعاً لأن السيادة فى الخليج الفارسى والمحيط الهندى للبحريات المتحالفة ، وعلى ذلك إذا أمكن لألمانيا تدير بعض

السفن من ناقلات الزيت على أن تخرج بحمولتها بحراً حتى تصل إلى البحر المتوسط فإنها كانت تتعرض قطعاً لهجوم الأسطول البريطاني عليها وتدميرها وإغراقها وبخاصة لأن مفتاح البحر الأحمر الجنوبي وهو عدن واقع تحت سيطرة الإنجليز الذين أحكوا هذه السيطرة بعد أن نجحوا في إخراج الإيطاليين من الحبشة ومستعمراتهم في شرقي إفريقيا .

من هذا الذي أوردناه نرى أنه برغم أهمية بتروك الشرق الأوسط لدول المحور فإن الصعوبات في سبيل الوصول إليه كانت شديدة لايسهل التغلب عليها . وهي صعوبات مادية وجغرافية وعسكرية ، وكلها حالت بين النازية ووضع اليد على هذه المنابع الغنية ، وجعلت هزيمتها أمراً مؤكداً ما دامت عاجزة عن إيجاد ماء الحياة لأداتها الحربية .

### موقف الحلفاء

أما الحلفاء فكان مركزهم من هذه المناحية ممتازاً بالنسبة إلى الألمان وحلفائهم . حقيقة عمدت الغواصات والطائرات المحورية إلى مهاجمة السفن المتحالفة من ناقلات البترول وإغراقها ، وكذلك وضعت ألمانيا يدها على آبار رومانيا وحالت بين الإنجليز والاستفادة منها .

وفي الشرق الأقصى تمكن اليابانيون في وقت قصير من إخراج الإنجليز والهولنديين من جزر الهند الشرقية والملايو وبورما ، وهي جهات ذات موارد بتروولية واسعة تستغلها شركات شل وتوابعها وبورما .

وكن يلاحظ من جهة أخرى أن الحلفاء كانوا متفوقين في البحر وإنتاج السفن ، وازداد التعوق باطراد مما جعل من الميسور تعويض النقص الناجم من اغراق السفن بفعل العدو . وفضلاً عن هذا وخاصة بعد دخول الولايات المتحدة إلى الميدان ( كان الحلفاء يسيطرون على أغنى مناطق البترول وهي القارة الأمريكية وبلدان الشرق الأوسط ، وهي المناطق التي تنتج الجانب الأغلب من البترول بالعالم كما يتضح من الإحصائيات التي سبق إيرادها . وثمت أمر له أهميته القصوي في هذا الصدد وهو أن هذه الجهات الغنية ظلت بعيدة عن متناول العدو وطائراته ، وبهذا كانت في مأمن

من أن تمتد إليها يد التدمير ، أو التعطيل على أقل تقدير . ويمكن إدراك قيمة هذه الميزة إذا ذكرنا مدى التخريب الواسع النطاق الذي تعرضت له آبار البترول ومصانعه ومستودعاته وناقلاته برآ وبحراً في البلاد التابعة أو الخاضعة للمحور .

وفضلاً عن هذا عملت الولايات المتحدة على زيادة إنتاجها لمواجهة المطالب الحربية في مختلف الميادين ، وتوصل الخبراء إلى كشف واستثمار عدد كبير من الآبار الجديدة . وحتى روسيا التي عانت الأمرين واجتاح العدو أرضها وأزّل بها أكبر الضربات ، استمرت محتفظة ببترولها كوز والقوقاز ولذا لم تعجز عن مواصلة القتال ، وذلك بالإضافة إلى مقادير البترول الوفيرة التي كانت ترسل إليها من جانب حلفائها .

### أهمية الشرق الأوسط في احراز النصر

لقد لعب الشرق الأوسط دوراً بالغ الأهمية في إحراز النصر الذي حققه الحلفاء فهُؤلاء احتفظوا ببترول إيران والبحرين والكويت والعراق ومصر . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إنهم بذلوا غاية جهدهم في زيادة طاقة هذه المناطق على إنتاج البترول .

وبهذا البترول الوفيراً يمكن تزويد القوات البرية والبحرية المحاربة في الشرق الأقصى بعد أن حرمت من موارد ذلك الإقليم من آسيا وهكذا استطاع الأسطول البريطاني أن يحتفظ بمكانته وأن يدافع عن الهند وأن يحمي الطريق في المحيط الهندي وأن ينقلب هو وأساطيل الحلفاء من الدفاع إلى الهجوم . ولولا بترول الشرق الأوسط لأصبحت الأعمال الحربية في البحر المتوسط وشمالي إفريقيا بضربة شديدة ولكن أمل المحور في النصر أكبر .

والواقع أننا لانعدو الحق إذا قررنا أن الحلفاء طافوا على بحر من زيت الشرق الأوسط نحو النصر الذي أحرزوه .

## الفصل الثالث عشر

### صراع حول بترول شمال إيران

#### في فترة ما بين الحربين

تحدثنا في فصول سابقة عن الامتياز الذي منح لرأس المال البريطاني بشأن استنباط البترول الإيراني ، ولكنه لم يشمل أقاليم اذربيجان وجيلان ومازاندران واستراباد وخراسان ، أي الأقاليم الشمالية التي جعلت منها تقاليد الصراع الدولي منطقة نفوذ لروسيا القيصرية .

غير أنه في عام ١٩١٦ منح امتياز في هذه المناطق الشمالية لرجل روسي يدعى اكاكي خشتاريا Akakiy Khoshtaria ، وهو امتياز يستند إلى منحة من جانب الشاه مظفر الدين ويرجع تاريخها إلى عام ١٨٩٦ . إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون دخول هذا الامتياز في دور التنفيذ ، وفي عام ١٩٢٠ اشترته شركة الأنجلو إيرانيان لقاء مبلغ قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي ، وتكونت من أجله « شركة بترول شمال فارس » (١) .

كان هذا العمل فوزاً للمصالح البترولية البريطانية ، ولكنه أثار السخط من جوانب متعددة ، فالروسيا السوفيتية رأت فيه وسيلة لتسرب النفوذ البريطاني ولو بطريق غير مباشر إلى منطقة نفوذها التقليدية ، والشركات الأمريكية كانت تطمح في الاستفادة من هذه الأقاليم الشمالية ، والحكومة الإيرانية خشيت أن يترتب على الأمر وقوع أعظم الموارد الطبيعية بالبلاد في أيدي أجنبية . ولهذا السبب ، وخوفاً من إغضاب الروس ، أعلنت الحكومة الإيرانية عدم شرعية الامتياز والمنحة ولأن

الأسرة الحاكمة حين إعطاء المنحة كانت تبدد ثروة البلاد وإذن فأعمالها غير ملزمة .  
وأكثر من هذا فمعاهدة سنة ١٩٢١ مع الروس يانصت على إلغاء كافة الامتيازات التي سبق  
منحها لهذه الدولة ورعاياها . واعترضت شركة الأنجلو إيرانيان على اعتبار أن مالك  
الامتياز من رعايا جمهورية جورجيا الحرة ، ولكن المسألة زادت تعقيداً حين اجتاحت  
الجوش السوفيتية هذه الجمهورية عام ١٩٢١ ، مما أضعف مركز الشركة البريطانية .

وقامت الحكومة الإيرانية من جانبها بإجراء مفاوضات مع شركة ستاندارد  
أويل الأمريكية ووافق « المجلس » ( البرلمان الإيراني ) على منح الأخيرة امتيازاً  
لمدة خمسين سنة ، وذلك في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ . ونص العقد على أن تحصل  
الحكومة الإيرانية على ٥٠ ٪ من الزيت الذي يجري إنتاجه ، كما أنه لا يجوز التنازل  
عن الامتياز لأي طرف ثالث ، بل إن انضمام أي رأسمالي إلى الشركة يستدعي موافقة  
المجلس وإلا عد الامتياز لاغياً .

وهنا احتجت الحكومة البريطانية باسم امتياز شركة الأنجلو إيرانيان ، وردت  
الحكومة الأمريكية على ذلك مستندة إلى مبدأ « الباب المفتوح » الذي يتيح لمختلف  
المصالح المالية الأجنبية أن تسعى إلى العمل ومزاولة نشاطها في البلاد الإيرانية . وأخيراً  
اتفق الطرفان الأمريكي والبريطاني على اقتسام الامتياز مناصفة ، ويبدو أن السبب  
الذي حمل الأمريكيين على الرضوخ ما للشركة الإنجليزية الكبرى من احتكار نقل  
البتروك في منطقة امتيازها . إلا أن الحكومة السوفيتية أعلنت معارضتها وعزمها  
على مقاومة هذا الاجراء ، مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى قطع المفاوضات .

ولم يمض وقت حتى عادت الحكومة الإيرانية تواصل الموضوع من جديد ، ومع  
شركة سنكلير الأمريكية هذه المرة Sinclair Consolidated Oil Corporation .  
وأقر المجلس الامتياز في يونيو سنة ١٩٢٣ ، معلناً في الوقت ذاته بطلان أية امتيازات  
أو حقوق أخرى في الأقاليم الشمالية من البلاد . وكانت الظروف مواتية للشركة  
الأمريكية إذ سبق لها أن حصلت على امتياز باستتباط البترول من جزيرة سنخالين ،  
كما أنها أخذت تفاوض الحكومة السوفيتية بشأن السماح بنقل البترول الإيراني الذي  
تنتجه عن طريق خط الأنابيب الروسي الممتد من باكو إلى باطوم ، مقابل أن تشتري

الشركة من البترول الروسي كمية تعادل ما تنتجه من البترول الإيراني أو أكثر منه .  
ولكن سرعان ما وقعت أحداث مفاجئة في إيران ، إذ في اليوم الذي صادق فيه  
البرلمان الإيراني على الامتياز شبت النار في ميناء ، ثم أعقب ذلك اغتيال نائب قنصل  
الولايات المتحدة في العاصمة . وإزاء هذا التقلبات قطعت الشركة المفاوضات التي كان  
لا بد من اجرائها لتحديد التفاصيل المتعلقة بالامتياز .

\* \* \*

توقفت المحاولات والجهود المبذولة بشأن بترول القسم الشمالي من إيران ، ولكن  
في ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ وافق البرلمان على منح امتياز في منطقة خراسان لشركة  
أمريكية (١) ، كإتت شركة أخرى متصلة بها وهي شركة الأنابيب الإيرانية  
Iranian Pipe-Line Company امتيازاً بإنشاء أنابيب في البلاد .

غير أن هذا الامتياز الجديد لم يقدر له النضوج إذ تنازلت عنه الشركة ذاتها ،  
بسبب اضطراب الأحوال الدولية في ذلك الحين ، كما أنه لا بد من نقل البترول من  
شمال البلاد إلى جنوبها مما يكلف نفقات طائلة لا تجعل العملية مجزية .

وبهذا تنتهي قصة السعي إلى نيل حقوق استتباط البترول في شمال إيران ، وهي  
قصة توضح لنا الصراع بين المصالح الأجنبية ، وتضارب مصالح الدول الثلاث وهي  
الروسيا وإنجلترا والولايات المتحدة في هذه البقعة الحساسة من العالم .

ولا يسعنا أن ندع هذا الفصل دون أن نشير إلى امتياز ، وإن كان أقل شأناً .  
ففي عام ١٨٧٨ منح الشاه ناصر الدين امتيازاً لأحد رعاياه ، وهو الحاج علي أكبر  
أمين امتيازاً باستتباط البترول في سمنان الواقعة إلى الشرق من العاصمة ، وتأييد  
الامتياز في سنة ١٩٢٤ .

وسرعان ما ادعت شركة الأنجلو إيرانيان أنه داخل في نطاق امتيازها ، وعارضت

الحكومة الإيرانية وأيدها الروس الذين سبق أن اشتروا نصيباً من الامتياز من صاحبه ، وتأسست شركة «إيرانية» Kavar Khurian عام ١٩٢٥ برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ ريال مقسمة إلى ١٠٠٠٠٠ سهم ، تملك الحكومة السوفيتية ٦٥٪ منها .

وفي سنة ١٩٢٦ مسمح لرأس المال الفرنسي بالاشتراك ، وتألقت «نقابة إيرانية - فرنسية» للقيام بعمليات البحث عن البترول واستنباطه (١).

---

(١) راجع بشأن هذا الفصل كتاب :

«Russia and the West in Iran (1918—1948) by George Lenczowski, p. 76 and after.

# الفصل الرابع عشر

## الحرب العالمية الثانية

### وسياسة روسيا نحو البترول الايراني

#### صناعة الزيت في روسيا من نشوب ثورة أكتوبر (١)

صناعة الزيت في روسيا قريبة العهد إذ لا تمتد إلى أبعد من أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر . ويرجع الفضل في قيامها إلى جهود آل نوبل المعروفين في صناعة المفرقات . فقد شاهد هؤلاء وفرة منابع البترول الروسية فاعترضوا استغلالها ، ولذا أسسوا شركة في عام ١٨٧٦ نجحت نجاحاً كبيراً مطرداً بحيث زاد رأس مالها إلى ثلاثين مليون روبلا وأصبحت تسيطر على ما يعادل ١٤٪ من إنتاج البلاد كلها من البترول . وكانت شركة نوبل مثلاً يحتذى من جانب غيرها سواء من حيث استخدامها أدق وأحدث الأساليب العلمية والفنية ، أو من حيث عنايتها الكبيرة بمن في خدمتها من العمال والوظفين حتى تنال رضاهم وتكسب إقبالهم على العمل . وهي أول شركة مدت أنبوبة زيت في إقليم القوقاز ، وأنشأت عربات حديدية خاصة بنقل البترول . والحقيقة أن صناعة الزيت بالروسيا كانت تشكو كثيراً من الصعاب التي تلقاها من ناحية النقل لأن إقليم القوقاز جبلي وعر ، كما أن الآبار في منطقة باكو عند بحر الخزر ، وهو بحر مغلق لا اتصال بينه وبين البحار الأخرى . وقد عملت الحكومة الروسية على تذليل هذه العقبة الكبرى بمد خط من الأنابيب من باكو إلى باطوم على البحر الأسود ولكن لم ينته العمل إلا في سنة ١٩٠٦ .

(١) راجع في هذه الناحية الفصل الرابع من كتاب اطون موهر (حرب الزيت) من ٦٠-٦٧

وكان اعتماد الإنتاج الروسي في الغالب على الاستهلاك المحلي أكثر منه على الأسواق الخارجية ، ولهذا الظاهرة أسباب متنوعة . فقد درجت السفن البخارية التي تعمر بحر قزوين وكذلك خطوط حديدية كثيرة على اتخاذ الوقود لآلاتها من المازوت ، وكذلك لجأت مصانع كثيرة في مختلف أنحاء البلاد إلى وقود الزيت . كما أن الإنارة بمصباح الزيت أخذت تنتشر انتشاراً واسعاً وفي هذا سوق كبيرة لصناعة الزيت . وهكذا كانت الصادرات من البترول ضئيلة المقدار بل إنها كادت تنعدم تماماً قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى . والحقيقة كذلك أن روسيا كانت عاجزة عن المنافسة إزاء الشركات الاحتكارية الكبرى في الخارج وخاصة ستاندارد وروبال داتش شل وهما شركتان لها رأس مال ضخم وأكبر استعداداً في وسائل النقل إلى الأسواق البعيدة في مختلف أرجاء العالم .

وأكثر من هذا فإن الزيت الأجنبي كان ينافس الروسي في الأسواق المحلية ذاتها ، ذلك أن صعوبة نقل البترول الروسي من المناطق الجنوبية إلى الشمالية من البلاد كانت عاملاً حاسماً في ارتفاع ثمنه بالنسبة إلى ما كانت توردته الشركات الأجنبية . وثمة ميزة للاخيرة وهي ما كانت تملكه من معامل تكرير حديثة تستطيع استخراج ٧٥٪ من زيت الإنارة من البترول الخام بينما كانت النسبة حوالي ٣٣٪ في حالة المعامل الروسية وهذه كلها ظروف تساعد على تقليل نفقات الشركات الأمريكية وغيرها .

ومن الأمور التي تميزت بها صناعة الزيت الروسية إشراف الحكومة الشديد عليها . ففي بادئ الأمر كانت آبار الزيت بالقوقاز ملكاً للدولة ، ولكنها أخذت تباع جانباً كبيراً منها إلى الشركات والمهيات المالية بالمراد ، أو تؤجرها لمن يدفع أكبر مبلغ . وفي هذه الحالات كانت تشتترط تسليم ٤٠٪ من المقادير التي تستخرجها الشركات ، وكذلك كانت الحكومة تعين لجنة لتقرير مقدار البترول الذي يخصص لكل جهة مع مراعاة القوى المائية ومقادير الفحم في هذه الجهة . أما البيع فلم يكن يتم مباشرة بين المنتجين والمستهلكين ، بل كان يباع من صهاريج أنشأتها الحكومة وجعلتها تحت إشرافها ورقابتها .

وكان معظم صناعة الزيت في العهد القيصري موضع الاستغلال من جانب رأس المال الأجنبي ممثلاً في جماعة نوبل وآل روتشيلد . وكان للاخيرين وهم من

أكبر اليهود الماليين ، شركتان عظيمتان وهما « الشركة التجارية والصناعية لـ نفط بحر قزوين والبحر الأسود » و« شركة المازوت » وقد استحوذت عليهما ( ١٩١٢ ) شركة شل للنقل والتجارة . وكان لرأس المال البريطاني نصيب هام في استغلال البترول الروسي إذ بلغ أربعين مليون روبلا ذهبية .

وكان إنتاج البلاد من البترول يمثل حوالي ٥٥ ٪ من الإنتاج العالمي وذلك سنة ١٩٠١ ، ولكن هبطت هذه النسبة إلى ٢٠ ٪ سنة ١٩١٤ . وليست هذه الظاهرة راجعة إلى تضاؤل الإنتاج ، بل إلى زيادته في العالم .

### تقدم صناعة البترول في روسيا بعد الحرب العالمية الأولى

وجهت الحكومة السوفيتية أقصى عنايتها إلى تنمية مصادر القوة من استخراج الفحم وتوليد كهرباء واستنباط زيت ، لأن هذا في نظرها - وهو صحيح تمام الصحة - الأساس الذي لا بد من وضعه ودعمه قبل أن تضمن النجاح لسياستها القائمة على تصنيع البلاد ، وتحويل الزراعة إلى الناحية الآلية .

وكان من الطبيعي في هذه الحالة أن تبذل جهود كبيرة لاستغلال موارد البترول وإلى أقصى الحدود التي تسمح بها ظروف الوقت والجهد والمال والتقدم الفني . ولعل أعظم ما يثير الإعجاب ويلفت النظر في سياسة الروس حسن استغلالهم للأساليب العلمية الرشيدة rationalisation في كل ما يتصل بصناعة الزيت من كشف عن موارد واستخراج وتكرير ونقل لها .

بهذه الأساليب زاد ما تغله الآبار القديمة الموجودة من قبل عهد الثورة ، كما فتحت آبار غنية جديدة في إقليم القوقاز . ولم يقف الأمر عند حد العناية بهذا الإقليم بل أمكن استنباط الزيت من جهتي التركمان والقرغيز .

غير أن أعظم الأعمال التي تمت هي الدراسات العميقة المتواصلة التي قام بها علماء الروس والتي أسفرت عن كشف مورد غني بإنتاجه الحالي واحتياطيه في مستقبل الأيام ، وموضع الآبار الجديدة في منطقة تمتد من نهر الفولجا حتى جبال الأورال ، وقد بلغ من أهميتها أن أصبح يطلق عليها اسم « ياكو الثانية » نظراً لأنها تغل

سبعة ملايين من الأطنان في العام الواحد ( ١٩٣٩ ) بل ويقدر البعض من الخبراء أن هذه الجهة ستكون في المستقبل أعظم أهمية من إقليم القوقاز الشهير .

ولا تزال منابع البترول في منطقة باكو أعظم الموارد شأناً وفيها على ما يقال نصف ما تضمه بطن الأرض في بلاد الاتحاد السوفيتي . ويرسل جانب من إنتاجها إلى معامل التكرير بباطوم حيث يبدأ الإصدار ، ولكن القدر الأعظم يعث به بطريق بحو قزوين ونهر الفولجا وفروعه إلى الأقاليم الصناعية بالروسيا ، وتلى باكو في الأهمية من حيث الإنتاج منطقة جروزني . غير أن أعظم الاحتياطي هو من جهة « باكو الثانية » التي أشرنا إليها آنفاً . وقد كان من أثر هذه الجهود أن تزايد الإنتاج الروسي من ٩٢٥ مليون طن سنة ١٩١٣ إلى ٣٠ مليوناً سنة ١٩٤٠ .

وتحسنت وسائل تكرير الزيت على مقربة من الآبار كما هو الحال في باكو وجروزني وأمارفير ، أو في موانئ الإصدار كبلدة باطوم . ونورد الآن إحصاء عن إنتاج البترول في عامي ١٩١٣ ، ١٩٣٨ ومنه نقبين مدى التقدم الذي أحرزته الصناعة في خلال ربع قرن (١) .

(١) إنتاج الزيت والغاز ( بألوف الأطنان )

سنة ١٩٣٨	سنة ١٩١٣	الإقليم
٣٢٢٣٠٨	٩٢٣٤١	الاتحاد السوفيتي
٢٣٩٨٠	٧٦٦٩١	باكو
٢٧٦٣٦	١٢٠٨٢	جروزي
١٢٩٨٤	—	منطقة القولجا - الأورال
٢٢٥٠٣	٨٦٨	كراسنودار
٣٦٠٩	—	الشرق الأقصى
٤٣٦٧	١٢٩٥	التركان
٢٢٥٣	١٣٢	أزبك
	٩٧	تاوجيك
٦٥٢	١١٧٦	كازاخ

(٢) البترول الخام ( النسب المئوية إلى الإنتاج الكلي )

سنة ١٩٣٨	سنة ١٩١٣	الإقليم
٩٠	٩٧١	القوقاز - بحر قزوين
٤	—	باكو الثانية
١١	—	الشرق الأقصى
٤١	٢٩	آسيا الوسطى وكازاخستان

## موجز المفاوضات الاقتصادية بين روسيا وإيران (١٩٢١—١٩٢٩)

سبق أن أشرنا إلى الاتفاق الذي عقده روسيا السوفيتية وإيران سنة ١٩٢١ وبمقتضاه تنازات الأولى عما كان لها منذ العهد القيصري من حقوق وامتيازات اقتصادية سواء أكانت للدولة الروسية أم لرعاياها ، وهكذا أعادت للقطر الشرقي ما كان له من طرق برية وحديدية ، وامتيازات باستنباط الزيت ، وخطوط تليفونية ، ومنشآت الموانئ وغير ذلك كثير ، الأمر الذي جعل إيران تسترد سيادتها الاقتصادية والسياسية تماماً وبطريقة واقعية في أنحاءها الشمالية .

ولكن مقابل هذا تمهدت الدولة الإيرانية ألا تنازل عن الامتيازات الروسية لأي دولة أجنبية مطلقاً ، ومعنى هذا أن روسيا حرصت تمام الحرص على إبعاد أي نفوذ أجنبي اقتصادي عن شمالي إيران المتاخم لبلادها ، وهو احتياط يدل على بعد نظر من جانب السياسة الروسية .

غير أن التنازل الروسي المشار إليه استثنى مسألة صناعات الصيد على الساحل الإيراني من بحر قزوين ، كما اشترط عقداً اتفاق جمركي بين الدولتين . ودارت المفاوضات بعد ذلك بين الطرفين دون الوصول إلى نتيجة إيجابية ، وهنا لجأت الحكومة الروسية إلى أساليب الضغط الاقتصادي مستعينة بموقعها الجغرافي ومركزها الاقتصادي فقاطعت التجارة الإيرانية الأمر الذي سبب خسائر فادحة للزراع والتجار الإيرانيين لأن ٩٠٪ من صادرات إيران كانت وجهتها روسيا . ولم تكف بذلك بل إنها منعت إرسال البترول من باكو إلى جارتها الصغيرة ، وهذا العمل ضربة أليمة الواقع لأن صعوبة المواصلات إذ ذاك نحو الجنوب جعلت من الصعب الحصول على البترول من شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية .

لم يكن في استطاعة إيران تحمل وطأة هذه الحرب الاقتصادية فاضطرت الي الرضوخ وانفق الطرفان سنة ١٩٢٧ م. على ارضاء المطالب الروسية، ولكن الحادث ترك أثراً سيئاً في علاقات الدولتين في المستقبل ولهذا هبطت التجارة بينهما فكانت ٣٥ مليون ريالاً سنة ١٩٣٧ و ٢٤ مليوناً سنة ١٩٣٨ ( وهذه الأرقام تشمل الصادرات

والواردات) . وما يلاحظ أن العلاقات مع ألمانيا توثقت وعظم نفوذ الأخيرة في إيران قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بسنوات ، فاستعان الشاه بالخبراء والفنيين والمهندسين الألمان وأرسل البعث إلى بلادهم . وقد كان من أثر هذا أن شغلت ألمانيا المرتبة الثانية في تجارة إيران إذ بلغت قيمتها ٣٤ مليوناً سنة ١٩٣٨ .

### الحرب العالمية الثانية وامتدادها إلى إيران

عظم النفوذ الألماني في إيران وبخاصة فيما بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤١ ولما هاجم هتلر روسيا وتوغل في أراضيها خشي الحلفاء سيادة النفوذ الألماني المذكور وزادت مخاوفهم بسبب الحركات في العراق ، وكان لابد من إرسال الإمداد إلى روسيا ، ولهذا أسرعت الجيوش الإنجليزية والروسية إلى احتلال إيران ، فأقامت الأولى في جنوب البلاد وعسكرت الثانية في القسم الشمالي ، ولكن تمهدت الدولتان بضمان سلامة إيران واستقلالها ، وسحب جيوشهما من بلادها في ميعاد غايته ستة أشهر بعد انتهاء الحرب . وفي مؤتمر طهران المنعقد في أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ ضمنت الولايات المتحدة استقلال إيران وصدر تصريح بذلك من الدول الثلاث وهي إنجلترا والولايات المتحدة وروسيا (١) .

### سواء على الامتياز

أشرنا في الفصل السابق إلى المحاولات الرامية إلى استغلال البترول في المناطق التي لم يشملها امتياز دارسي ، وكيف أنها لم تصل إلى نتيجة إيجابية ، ولكن الحرب العالمية الثانية أدت إلى عودة الصراع وبصورة عنيفة هذه المرة .

---

(١) The Governments of ... are at one with the Government of Iran in their desire for the maintenance of the independence, sovereignty and territorial integrity of Iran.

في أواخر سنة ١٩٤٣ بعثت شركة شل البريطانية بممثل لها لاجراء المفاوضات بشأن امتياز بالنسبة للمنطقة الجنوبية .

وفي ربيع العام التالي وصل ممثلان آخران لشركتي سوكوني فا كوم وسنكلير الأمريكيتين . وسرعان ما برز الى الميدان عنصر لم يكن متوقعا ففي النصف الثاني من سبتمبر وصل الى العاصمة الايرانية الميسو سرجي كافتاتادزي Sergei I. Kavtatadze نائب قوميسير الشؤون الخارجية في الاتحاد السوفيتي على رأس بعثة كبيرة من الخبراء الدبلوماسيين والفنيين ، ولم يلبث أن مُعلم أن حضوره كان بشأن البحث في استغلال البترول في منطقة سمان (١) ، ولكن إن هي الا أيام قلائل حتى شاع أن الدبلوماسي السوفيتي جاء يسعى الى نيل امتياز باستتباط البترول في المناطق الشمالية الخمس . وتباينت تفسيرات هذا العمل ، فزعم البعض ان روسيا انما اتخذت من الطلب وسيلة لحل إيران على رفض المطالب الأمريكية ، وقال آخرون انها كانت رغبة حقا في نيل حقوق بترولية .

ومهما يكن من أمر ، ففي ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أعلنت الحكومة الايرانية انها قد رفضت جميع المطالب التي تلقنها بشأن منح الامتيازات ، فما كان من المندوب الروسي إلا أن دعا إلى مؤتمر صحفي حمل فيه على القرار السالف الذكر ووصفه بأنه عمل عدائي خال من حسن النية والإخلاص إزاء بلاده . وفي ٣٠ أكتوبر أذاع رئيس الوزارة الإيرانية حديثاً أبدي فيه أسفه على موقف المندوب الروسي ثم برر الاجراء الذي اتخذته بلاده بالأسباب الآتية :

(١) طالما كانت الجيوش الأجنبية موجودة في الأراضي الإيرانية فإن الرأي العام لا بد وأن يعتقد أن الامتيازات باستخراج البترول قد منحت تحت تأثير ضغط خارجي .  
(٢) عدم وضوح الموقف الاقتصادي في العالم .

(٣) ترك مؤتمر واشنطن لشئون البترول المشكلة في موضع الشك ولم يتوصل إلى حل نهائي حاسم .

(٤) إن كافة ممثلي إيران بالخارج أرسلوا إلى حكومتهم يحثونها على تأجيل منح أية امتيازات إلى ما بعد انتهاء الحرب .

وفي أول نوفمبر أبلغ المستر ليلاند موريس سفير الولايات المتحدة في طهران أن حكومته ترى أن قرار إيران في نطاق حقوقها وأذاع راديو لندن أن الحكومة البريطانية ليس لديها أي اعتراض عليه .

هذا العمل من جانب الحكومة الإيرانية أثار الروسيا ، إذ اعتقدت أنها مؤامرة مدبرة ، وعتقد أن الحكومة الإيرانية لم تكن لتتخذ مثل هذا القرار إلا بعد التفاهم مع الإنجليز خاصة ، الذين أرادوا سد الطريق في وجه حصول الروسيا على امتيازات للبتروول في شمالي إيران . ومعنى هذا أن حرب البتروول أصبحت سافرة وإن كانت حكومة إيران هي الأداة التي استخدمت في هذا الصدد .

والواقع أنه لو لم يكن هذا القرار موجهاً ضد دولة بالذات لنا وافقت عليه إنجلترا والولايات المتحدة ، وأكبرالظن أنهما كانتا تحولان دون صدوره حتى يتسنى لشركتهما للدخول في الميدان ، ولكنهما يعلمان أن أية محاولة من هذا القبيل غير ممكنة لأن إيران متعهدة ألا تنازل عن امتيازات روسيا القيصرية لدولة أخرى .

سخطت إذن روسيا وتحركت العناصر اليسارية في إيران ، وفي ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وافق البرلمان الإيراني على قانون ينص على ألا يقوم رئيس وزارة أو وزير بإجراء مفاوضات رسمية بصدد امتيازات الزيت مع ممثلين رسميين أو غير رسميين لأي دولة أو مع ممثلي شركات البتروول . وجعلت عقوبة هذا العمل أو توقيع أي اتفاق الحبس من ثلاث إلى ثمان سنوات ، والنفي المؤبد من البلاد .

وقد زاد هذا العمل من غضب الروسيا حتى أن صحيفة «الحرب والطبقة العاملة» التي تصدر في موسكو علقت عليه قائلة إن القانون صدر لمصلحة قيام احتكار لامتيازات الزيت بإيران ، ومعنى هذا أن الإجراء اتخذ لمصالح شركة الزيت الانجليزية ، ثم ختمت مقالها مهددة الطبقات الحاكمة في إيران من جراء السياسة التي رأت انتهاجها .

عظم نفوذ حزب تودة في إيران وهو حزب يسارى يرى ضرورة التفاهم مع الروسيا ، وفي إبريل سنة ١٩٤٥ استقالت الوزارة ، وبعد أيام قلائل بدأ مؤتمر سان فرانسكو أعماله . واشتدت أعمال الحزب بروزاً ، وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ أقام الحزب حكومة ذات استقلال ذاتى في مقاطعة أذربيجان بتأييد من السلطات الروسية .

وهنا رفعت الحكومة الإيرانية الاحتجاجات إلى الاتحاد السوفيتي ، ثم أحالت المسألة إلى مجلس الأمن في يناير سنة ١٩٤٦ ، وهذا الأخير أصدر قراراً في ٣٠ يناير يقضى بموافقة على إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين ، وطلب إليهما موافقته بما تسفر عنه المفاوضات من نتائج ، كما أنه احتفظ بالحق في طلب البيانات عن سير المفاوضات في أي وقت .

وتمشياً مع قرار مجلس الأمن سافر رئيس الوزراء الإيراني إلى موسكو ، ولكن لم تؤد زيارة إلى نتيجة ، وفي ٢ مارس انتهى أجل المعاهدة الثلاثية وجلت القوات البريطانية والأمريكية عن البلاد .

وفي ١٩ مارس رفعت حكومة إيران إلى مجلس الأمن أمر خلافها مع الاتحاد السوفيتي على أنه خلاف يعرض السلام الدولي للخطر ، كما أنه خلافاً للمعاهدة سنة ١٩٤٣ يحتفظ الاتحاد السوفيتي بقوات في إيران بعد الثاني من مارس ، وهذا العمل من جانب الحكومة السوفيتية معناه تدخل في الشؤون الداخلية لإيران .

وكانت الإشاعات عن ضغط توقعه روسيا على إيران ، وقيل إن مفاوضات دارت بين حكومة قوام السلطنة والسلطات الروسية ، وربما تنتهي بعقد معاهدة سياسية واقتصادية خطيرة الشأن بين البلدين . وقد ذكر مراسل جريدة الديلي تلغراف في Daily Telegraph في طهران أن للمعاهدة ستشتمل على المسائل التالية :

( ١ ) تعهد روسيا بسحب قواتها ومعداتها الحربية قبل السادس من شهر مايو .

( ٢ ) تمنح إيران للروسيا تسهيلات تجارية لتمكين الأخيرة من إصدار بضائعها من موانئ إيران الواقعة على الخليج الفارسي ، إلى بلاد العرب والهند والشرق الأقصى وشرقي افريقية .

( ٣ ) تمنح إيران الروسية في المعاملات التجارية مركز « أولى الدول بالمراعاة » .

( ٤ ) إذا أرادت الحكومة الإيرانية أن تستعين بخبراء من الأجانب فإنها تقرضهم من روسيا ، مع مراعاة أن يكونوا من الجمهوريات السوفيتية التي يكثر فيها المسلمون قرب حدود إيران .

( ٥ ) يعقد الطرفان معاهدة تجارية واقتصادية شاملة بحيث يستغنى كل منهما بوارد الآخر عن الموارد الأجنبية ، ما دام ذلك في المستطاع ، وما دامت المواصلات بين الدولتين أقصر منها بين إيران وأى دولة أجنبية . ويستغنى من كلمة الدول الأجنبية أفغانستان والدول العربية المجاورة لإيران مثل العراق .

( ٦ ) عقد محالفة دطاعية بين البلدين .

( ٧ ) تتفاوض الدولتان لعقد معاهدة لاستغلال الزيت الايرانى الذى لا تستغله الشركات الانجليزية والأمريكية ، وللتنقيب عن الزيت في مناطق جديدة .

( ٨ ) لاتعقد ايران مع أية دولة أجنبية ثالثة أى اتفاق أو معاهدة أو محالفة سياسية أو حررية الا اذا كانت تبلغ روسيا ذلك أولاً ، حتى اذا كان هناك ما يتعارض مع المصالح الروسية وقفت المفاوضات .

( ٩ ) تعقد روسيا لإيران قرضاً مالياً كبيراً لتستخدمه الأخيرة في رفع مستوى الطبقات وتحسين نظم الإصلاح الزراعى والصناعى .

ولو أن مثل هذه المعاهدة تمت لسكان معناها فملا أن تصبح إيران مقاطعة تابعة أو داخلية في نطاق الاتحاد السوفيتى ، شأنها كأمى قسم آخر منه ، مع مراعاة المحافظة على المظاهر الشكلية لتغطية الموقف من الناحية الدولية والدبلوماسية .

ويخيل لنا أن هذه البيانات فيها قدر من المبالغة من جانب مراسل الديلى تلغراف وهى الصحيفة المحافظة ، وان كنا لا نستبعد مطلقاً المسائل الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية .

### الاتفاق بين ايران وروسيا (١)

في وسط هذا الجو الملىء بالتكهنات والشائعات وعوامل التماق النفسى طلعت

---

(١) في الواقع كان الاتفاق مجرد تفاهم شفوى بين الطرفين في ٤ أبريل ١٩٤٦ ، أعقبه تبادل خطابات بشأنه بين رئيس وزراء إيران والسفير الروسى I. V. Sadckikov ( The Middle East, A Political and Economic Survey, p. 211.)

الصحف الصادرة في ٦ أبريل سنة ١٩٤٦ بنص البلاغ الرسمي الذي أعلنه السيد قوام السلطنة رئيس الوزارة الإيرانية وهذا نصه :

« إن المفاوضات التي بدأت في موسكو بين رئيس الوزارة الإيرانية والسلطات السوفيتية استؤنفت في طهران بعد عودة رئيس الوزارة ووصول السفير السوفيتي ، وقد انتهت هذه المفاوضات في ٤ أبريل الحالي بعقد اتفاق تام بشأن جميع المسائل وهي :

(١) تجلو قوات الجيش الأحمر عن جميع أراضي إيران في غضون شهر ونصف ابتداء من ٢٤ مارس الماضي .

(٢) الموافقة على تأسيس شركة إيرانية سوفيتية مشتركة للزيت تعرض شروطها على الدورة الخامسة عشرة للبرلمان الإيراني للتصديق عليها في بحر سبعة أشهر ابتداء من ٢٤ مارس الماضي .

(٣) أما فيما يختص بأذربيجان فهي باعتبارها مسألة إيرانية داخلية فستوضع بشأنها ترتيبات سلمية بين الحكومة وشعب أذربيجان تتضمن تنفيذ بعض إصلاحات تنسق والقوانين القائمة وتتمشى مع روح الود نحو شعب أذربيجان .

وهكذا تنفس العالم القلق الصعداء وانقرجت أزمة عنيفة وزال التوتر الشديد بين الحلفاء السابقين ولو ظاهرياً وفي هذه المسألة ذاتها . وقد أعرب متحدث بلسان الحكومة الإيرانية عن أملة في « أن يسفر الاتفاق عن قيام عهد جديد للعلاقات الإيرانية الروسية » وقال « إنني أعتقد أن هذا الحادث علي جانب عظيم من الأهمية وأن جميع حلفائنا سيرحبون به باعتباره خدمة جليلة تقدم للسلام العالمي » . وفي ٩ مايو أعلن رئيس وزراء إيران أنه قد تم جلاء القوات الروسية عن البلاد ، وفي يونيو بدأت المفاوضات بين أذربيجان والحكومة الإيرانية .

### الشركة الروسية الإيرانية لاستثمار بنزول إيران

ويستفاد مما أذاعه ردايو موسكو وأوردته صحيفة الأخبار التي تصدر في بغداد أن رئيس الحكومة الإيرانية بعث إلى المسيو ساحيكوف السفير الروسي بطهران

برسالة تتضمن الشروط الرئيسية التي بموجبها سيوافق الشاه على تأسيس الشركة الإيرانية الروسية للبحث عن البترول واستغلاله في شمالي إيران . وتوضح الرسالة أن جميع مقاطعة أذربيجان ستكون قابلة لعمليات الشركة عدا جزء منها واقع على الحدود الإيرانية الروسية التركية حتى ميلا ندواب . وتتعهد الحكومة الإيرانية ألا تمنح أية دولة أجنبية امتيازات في غرب أذربيجان . وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٣٠٠ كيلومتر مربع وتحدها شمالا روسيا وشرقا بحرًا قزوين وجنوباً أذربيجان وغرباً بحيرة أورميا . وفي الخامس والعشرين سنة الأولى من أعمال الشركة يكون ٤٩٪ من رأس مالها للفريق الإيراني و ٥١٪ للجانب الرسي ، وخلال الخمس والعشرين سنة الثانية تقسم الأسهم بالتساوي بين الدولتين ، وتقسم الأرباح بنسبة عدد الأسهم التي يملكها كل منهما .

والشروط الأخرى التي تضمنتها الرسالة من حكومة إيران تنص على أن رأس المال الذي ستشغله يتمثل في آبار البترول الموجودة حالياً ، أما الحكومة الروسية فيتمثل رأس مالها في النفقات والمعدات وأجور الإخصائين والعمال الذين ستحتاج إليهم الشركة لاستثمار الزيت .

والمدة الرخص بها للشركة هي خمسون عاماً ، وبعد انتهاء هذه المدة يكون للحكومة الإيرانية الحق في أن تشتري الأسهم التي من نصيب الدولة الروسية ، أو أن تمد أعمال الشركة .

وبموازنة هذه الشروط بمثيلتها في حالة الامتياز الممنوح لشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية نلاحظ أن ما يقرب من نصف الأسهم لإيران ، ومعنى هذا حصول هذه الدولة على نصف الأرباح الناجمة عن عملية استخراج البترول ، ولا يزيد نصيبها في تأسيس الشركة عن تقديم الآبار .

وقضلا عن هذا فإن قيام شركة على هذا الوضع له أهمية أدبية تفوق موقف الدولة الإيرانية في حالة الامتياز الممنوح لرأس المال الإنجليزي لأن المفروض في حالة الاشتراك مع الروس أن يكون لإيران من أعضاء مجلس الإدارة عدد يقرب من نصف المجموع الكلي ، وهي ميزة تحرم منها الحكومات الشرقية مع شركات الاحتكار الأجنبية .

## تعلييل اهتمام روسيا بالبتروال الابرالى

نرى بما لا يحتمل اللبس والنقاش أن الخلاف الذى نشب بين إيران وروسيا كان يدور حول آبار البترول ، فهو إذن جزء من هذه الحرب البترولية فى إيران ، والى شها الإنجليز منذ بداية القرن الحالى . وهذه الحقيقة أدركها المراقبون السياسيون والاقتصاديون فى كل مكان برغم المحاولات الدبلوماسية التى بذلت فى أول الأمر لإخفائها ، وإن أقوال الساسة الإيرانيين لا تستطيع مع ما يحوطها من رواء أن تخفى أن الروس كانوا يسمعون فعلا إلى الاشتراك فى الإشراف على بترول إيران ونيل جانب منه ، خاصة وأن نصيب الحكومة الإيرانية من الإنتاج سيستغل قدر منه فى إشباع حاجياتهم ثم تبيع الباقى منه إلى الدولة الروسية . فكيف نعال هذا الاهتمام الكبير من جانب روسيا السوفياتية ؟ حقيقة انها حاربت أية محاولة من جانب الشركات الأجنبية للعمل فى آبار البترول الواقعة فى شمال إيران ، واسكنها لم تستخدم ضغطاً لنيل امتيازات لها كما فعلت فيما بعد .

ذكرنا فى هذا الفصل بيانات وافية عن إنتاج البترول بالروسيا سنة ١٩٣٨ ، وهذا الإنتاج تزايد بلا ريب خلال الحرب الأخيرة الى درجة كبيرة بحيث لم تكن روسيا فى حاجة الى الاستيراد فى هذه الناحية . ومن جهة أخرى تحتوى الحقول الروسية على احتياطى كبير قدره المسترا كس الأمريكى بنحو ١١٦٥ مليوناً من الأطنان من احتياطى عالمى قدره ٧٠٩٠ مليوناً أى حوالى ١٦ر٥ ٪ . غير أن التقديرات الروسية تفوق هذا الحد الى درجة كبيرة . ففى سنة ١٩٢٥ قال العالم الروسى رمزين إن احتياطى بلاده يعادل ٣٧ر٤ ٪ من الاحتياطى العالمى ، بينما يجعل الأستاذ ستريزيف Strizhev النسبة ٤٥ ٪ . وفى سنة ١٩٣٩ قدرت « دائرة المعارف السوفيتية الكبرى » هذا الاحتياطى بحوالى ٩ر٤ بليون من الأطنان من المجموع العالمى البالغ ٥ر٩ بليون ، ومعنى هذا « أن الاتحاد السوفيتى يملك ٦٧ر٢ ٪ من احتياطى البترول بالعالم ، فهو إذن يشغل المثل الأول من هذه الناحية » . وأجمع علماء طبقات الأرض والاقتصاد من الروس على أن بلادهم تسيطر على أكثر من

نصف احتياطي البترول في العالم (١) . وقد يبدو على هذه التقديرات طابع الغفلة والإغراق في التفاؤل ، وقد يكون تقدير المستر إكس أقرب إلى الحقيقة نوعاً ، ومع هذا لا مرء أن روسيا في مركز طيب ، وأن بها من الاحتياطي ما يكفيها السنوات كثيرة في المستقبل ، فهي إذن مطمئنة من هذه الناحية فضلاً عما تملكه من مناجم غنية بالفحم ، وما أمامها من احتمالات التوسع في توليد القوة الكهربائية .

ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن الحرب الأخيرة التي شنتها النازية على روسيا أصابت هذه البلاد بخسائر فادحة ، غُرب كثير من المناجم ، ودمر عدد كبير من آبار البترول ومحطات توليد الكهرباء — ولا بد من بذل مجهود كبير ومضى وقت طويل حتى يتسنى إصلاح ما أفسدته الحرب ، وإعادة الآبار إلى إنتاجها السابق .

وروسيا مقدمة بعد الحرب على تنفيذ سياسة واسعة النطاق من الإصلاح والانشاء والتعمير في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي ، وهذا يتطلب أعظم المقادير من الفحم والبترول ، ولهذا السبب ترى نفسها في حاجة إلى ضمان مورد من البترول تستغله لتحقيق هذه الأهداف من الموارد الواقعة خارج حدودها بدون الحاجة إلى شرائه ودفع ثمنه .

وفضلاً عن هذا فإن شراء حاجتها يجعلها تحت رحمة كل من أمريكا وإنجلترا اللتين قد تتخذان من هذه الحاجة وسيلة لضغط أو مساومة ، وأخيراً ترى روسيا أن الحكمة تقضي عليها بالاعتناء في استهلاك احتياطيها من البترول مهما كان كبيراً . والطريق المؤدية إلى هذا ، مع ضمان الحصول على المقادير اللازمة للاغراض الاقتصادية والعسكرية ، تكون باستثمار موارد بترول جديدة في بلاد تساهم فيها بنصيب وافر أو تسيطر عليها كلها أو على جانب منها . وبغض النظر عن أية اعتبارات أخرى ، فلا شك إلا أن روسيا إنما تحذو حذو سياسة الولايات المتحدة التي أفصح عنها المستر إكس على ما نقلناه من أقواله في موضع آخر من هذا الكتاب .

ولكن للموضوع ناحية سياسية لها خطرها وأهميتها ، وهي ناحية متعددة الجوانب والمظاهر . فمن جهة نعلم أن روسيا كانت حريصة دائماً على أن تحول دون

تسرب أى نفوذ خارجى إلى المناطق الشمالية من إيران وهذه سياسة تقليدية ، سواء كان النفوذ سياسياً ممثلاً فى احتلال ، أو اقتصادياً على هيئة امتيازات أو احتكارات لاستغلال موارد الثروة فى هذه الأنحاء ، فمثلاً امتياز دارسى استثنى مقاطعات خمساً ، واتفاق سنة ١٩٠٧ وتفاهم سنة ١٩١٥ مع إنجلترا أبعد الأخيرة عن الشمال تماماً ، وجاء التنازل السوفيتى سنة ١٩٢١ مصحوباً باشتراط عدم منح إيران تلك الامتيازات المتنازل عنها لأية دولة أجنبية .

ولما استقر رأى الحلفاء خلال الحرب الثانية على احتلال إيران كان القسم الشمالى من هذه البلاد منطقة الاحتلال الروسى ، والحركة اليسارية أشد ما تكون قوة فى أذربيجان وهى منطقة البترول وذات الأهمية العسكرية من وجهة نظر الدفاع الروسى وهذا يفض النظر عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التى جعلت المقاطعة تربة خصبة للثورات والاضطرابات . غير أن الأحداث توالى من سنة ١٩٤٠ فأزعجت السياسة الروسية . فمن جهة عملت الدولتان الأنجلو سكسونيتان على تنمية إنتاج البترول فى مناطق الشرق الأوسط بصفة خاصة ، وتغلغل المصالح الأمريكية فى المملكة العربية السعودية حتى وضعت يدها بالفعل على بترولها من إنتاج حالى واحتياطى ، وأعلنت أمريكا مشروعها الخاص بمد خط أنابيب من الخليج الفارسى حتى ساحل البحر المتوسط .

وأخذت إنجلترا تحاول التفاهم مع هذه الدولة على ما يشبه إنشاء احتكار ثنائى لموارد بترول الشرق الأوسط ودارت بينهما مفاوضات فى هذا الصدد . إذن أصبحت الحرب حول بترول الشرق الأوسط حرباً سافرة وذات طابع رسمى ، ومن هنا وجدت روسيا أن الواجب يقضى عليها بالاشتراك فى المعركة قبل أن تنتهى إلى غير صالحها .

ثم جاءت القرارات التى اتخذتها الحكومة الإيرانية بشأن منح امتيازات البترول فى بلادها فاعتقدت روسيا أن الأمر مؤامرة مدبرة لإقصائها عن الإقليم بأسره وسد الطريق عليها ، كما خيل إليها أن هذه الأعمال كلها خدعة بحيث إذا انتهت الحرب وجلت جيوشها عن الأراضى الإيرانية أسرع ذلك القطر الشرقى ففتح

امتيازات جديدة للشركات الأمريكية بناء على تفاهم سرى مع بعض الهيئات أو السلطات الإيرانية .

لهذه الأسباب مجتمعة صممت أن تبادر فتقطع الطريق على غيرها ، بأن تساهم في استثمار منابع الزيت في القسم الشمالي من البلاد وأن تقصر هذا الحق عليها وحدها وبهذا تفوت الفرصة على دولتي إنجلترا والولايات المتحدة .

والخلاصة أن الظروف كلها تؤيد وجود حرب بترولية في الشرق الأوسط بين أطراف ثلاثة وهم الحلفاء الثلاثة في النضال ضد المحور ، وبعبارة أخرى كان هدف روسيا أن تدق إسفيناً لنفسها بين مناطق البترول الخاضعة لبريطانيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

وتمت أمر آخر ، فالمعلوم أنه على أثر تحطيم الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى أصبح النفوذ الأعلى في بلدان الشرق العربي لإنجلترا بوجه خاص ، فهي ترتبط بمعاهدات صداقة دائمة مع مصر والعراق ، وهي تجعل من شرق الأردن نقطة ارتكاز في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم . فلما شبت نار الحرب الثانية تحطمت إيطاليا ولم تعد خطراً في البحرين الأبيض أو الأحمر . وانتهزت إنجلترا نمو الروح القومية العربية فعاوتها حتى نجحت في إقصاء فرنسا عن الليفانت . حقيقة جاءت الامبريالية الأمريكية وأخذت تدعم مركزها الاقتصادي في الشرق الأوسط ، ولكنها ما زالت في بداية المرحلة . وعلى كل حال اختل توازن القوى في هذا الاقليم البالغ الأهمية ، والذي يقول البعض إن الحرب الثالثة ستنشأ في تربته ، كما ستدور معاركها فوق أرضه .

وبطبيعة الحال لم يفت الساسة الروس ملاحظة مختلف التطورات والأحداث ، وانتظروا حتى الوقت المناسب ! فلما هاجمهم النازية وانضموا إلى الحلفاء ، عرفوا كيف يستغلون الظروف الجديدة الناشئة ، واستطاعوا أن يزيدوا نفوذهم في الشرق الأوسط ، ومن أمثلة ذلك أن اعترفت مصر بحكومة الاتحاد السوفيتي في أغسطس سنة ١٩٤٣ وتبادلت الدولتان التمثيل السياسي . وفي صيف سنة ١٩٤٤ استؤنفت العلاقات الروسية مع سوريا ولبنان ، ونعلم أن الاتحاد السوفيتي يشتمل على عدة

جمهوريات يعيش فيها عنصر إسلامي قوي ، وهي جورجيا وإزبك وتركمان والقرغيز وغيرها . وقد تقرر في الإصلاح الدستوري الذي حدث في روسيا في فبراير سنة ١٩٤٤ منح جمهوريات الاتحاد حق إنشاء علاقات خارجية دبلوماسية وتكوين جيوش مستقلة خاصة بها . وعلى هذا الأساس تستطيع الجمهوريات ذات العنصر الإسلامي أن تدخل في تفاهم مع أهل الأمم الإسلامية وتعقد المعاهدات معهم . وبعبارة أخرى تريد روسيا أن تتخذ من هذه الجمهوريات معبراً للتفاهم مع العالم العربي ، وهي تعتقد أن هناك أحزاباً ديموقراطية في الشرق العربي مناوئة للاستعمار ، حريصة على مصالح بلادها ، ولا تأتي أن تتفاهم مع أية دولة أجنبية التفاهم الذي يصون كرامة الشرق الإسلامي ويحفظ له مصالحه .

فهذه المواقف من جانب روسيا تم على أن السياسة الروسية تدرك خطر اختلال التوازن . ولهذا يرى الكثيرون من المراقبين السياسيين أن حصول السوفيت على امتيازات في إيران ، فضلاً عما له من أهمية من حيث مناوأة تجارة البترول الإنجليزية الأمريكية الموطدة الأركان في بلدان الشرق الأوسط ، فإنه قد يؤدي من جهة أخرى إلى التأثير في توازن القوى الدولية في المستقبل . قد يرى البعض أن الضغط الذي وقع على إيران كان سببه الأول والرئيسي حصول الروس على امتيازات استنباط البترول . ولكن مهما كانت أهمية هذه المسألة ، يبدو أن مسألة البترول لم تكن سوى مظهر من مظاهر الصراع لنيل النفوذ في إيران .

هذه على ما نرى أهم البواعث التي نعلل بها اهتمام روسيا بالحصول على السيطرة على البترول شمال إيران ، وهي منابع يعتقد البعض أنها ستغل في المستقبل إنتاجاً أعظم مما يستخرجونه من منطقة الامتياز الإنجليزية في البلاد .

### نقصه إنتاج الزيت

نصت إحدى مواد الاتفاق على وجوب عرضه على البرلمان الإيراني الجديد ، وعلى أية حال لا يجوز تأخير التصديق عن سبعة أشهر تبدأ من ٢٤ مارس ١٩٤٦ . ولقد انتهت مدة « المجلس » في مارس وبدأت الانتخابات النيابية في ديسمبر ، ثم اجتمع المجلس الجديد في ١٧ بولية سنة ١٩٤٧ .

لم يتعجل قوام السلطنة تقديم الاتفاق إلى المجلس فما كان من الحكومة السوفيتية إلا أن أرسلت مذكرة في ٢٧ أغسطس تتهم الحكومة الإيرانية بمخالفة النص وبالعودة إلى سياسة العداء والتمييز إزاء الاتحاد السوفيتي . وفي ١٥ سبتمبر بعثت الحكومة السوفيتية بمذكرة أخرى تشكو فيها من سياسة التسوية التي تسير عليها إيران . وأخيرا تقدم قوام السلطنة بالاتفاق إلى المجلس الذي قرر في ٢٢ أكتوبر أن الاتفاق باطل ولاغ ، لأنه لا يسمع بمنح امتيازات الزيت إلى الحكومات الأجنبية أو بقبولها شركاء في استغلاله ، إلا أن إيران ستقوم - بالاعتماد على مواردها - بتنفيذ برنامج سنوات خمس بقصد الكشف عن البترول ، فاذا ما وجد فإنها قد تجرى مفاوضات بشأن بيع الناتج إلى الاتحاد السوفيتي . ولما تسلمت الحكومة السوفيتية المذكرة الإيرانية التي تتضمن القرار السالف الذكر ؛ اتهمت الحكومة الإيرانية بخرق تعهداتها وباتخاذ أعمال معادية لا تتفق مع العلاقات الودية بين دولتين .

وفي ١٠ ديسمبر اقترح البرلمان الإيراني على عدم الثقة بحكومة قوام السلطنة ، فاستقال الرجل وتألفت وزارة أخرى برئاسة محمد حكيمي ( ٢٢ ديسمبر ) ، وفي اليوم الثاني أعلنت حكومة الولايات المتحدة صورة الاتفاق الذي سبق أن عقده مع الحكومة الإيرانية في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ . ويقضى الاتفاق ببقاء بعثة عسكرية أمريكية في إيران لتعاون وزارة الحرب الإيرانية على تنمية كفاية الجيش ، وينتهي الاتفاق في ٢٠ مارس ١٩٤٩ . ومما يلفت النظر ما نصت عليه إحدى مواده من أنه لا يجوز بأن تعهد مسائل الجيش الإيراني إلى خبراء عسكريين ينتمون إلى دول أخرى بدون موافقة الولايات المتحدة .

## الفصل الخامس عشر

### الخلاف الأخير بين بريطانيا وشركات البترول الأمريكية

#### مفصله الجنيه الاسترليني

في ١٩ سبتمبر من عام ١٩٤٩ قررت الحكومة البريطانية خفض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الدولار الأمريكي . وقد ترتب على الحادث أن سرى خوف في أوساط البترول الأمريكية من أن يحل البترول البريطاني محل البترول الأمريكي في الأسواق العالمية ، وفي سوق الولايات المتحدة ذاتها .

غير أن البعض رأى أن هذه الميزة الجديدة المترتبة على خفض قيمة الجنيه الاسترليني ميزة مؤقتة وذلك لأسباب عدة ، منها أن شركات البترول البريطانية تحصل على معظم حاجاتها من الآلات والمعدات من الولايات المتحدة ، وهذا أمر من شأنه أن يرفع من نفقاتها الدولارية ، ، فضلا عن هذا فأنجلترا تعد البترول من أهم مصادرها للحصول على العملة الأجنبية . وعلاوة على ذلك فهي مضطرة إلى دفع الحصص في الشرق الأوسط بالذهب ، كما طالبت الحكومة الإيرانية بزيادة حصتها .

ولهذه الأسباب وغيرها توقع البعض من المراقبين أن تعتمد إنجلترا إلى رفع أسعار البترول في المناطق الاسترلينية ، بل إن الشركات البريطانية ذاتها فكرت في الموضوع ، ولكن الحكومة البريطانية طلبت إليها عدم البت في مسألة رفع الأسعار حتى تنتهي ( أي الحكومة ) من دراسة المسألة بمخفايرها ومن مختلف نواحيها .

#### قرار بريطاني خطير

في ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ أعلنت «وزارة الوقود والقوى» البريطانية مشروعها

الحاصل بخفض نسبة تراوح بين ٥٪ و ١٠٪ مما تنفق من الدولارات على البترول، والسبب في ذلك راجع إلى أن معظم ما لدى الدولة من الدولارات يذهب ثمناً لمشترياتها من البترول وما يتصل بذلك . وفيما يلي نص القرار الرسمي الصادر :

« نظراً لما تعانيه منطقة الاسترليني من عجز في مواردها الدولارية ، تشعر حكومة جلالة الملك بأنها مضطرة إلى اتخاذ السياسة التي تتطلب من مستوردي البترول أن يستهلكوا الفائض السالف الإشارة إليه قبل أن يحصلوا على مقادير بترولية من مصادر الدولار . وبهذه الوسيلة نتوقع أن نحقق وفراً قدره ٥٪ — ١٠٪ من صافي ما ننفقه من دولارات على البترول خلال عام ١٩٥٠ .

« وعلى كل فإن حكومة جلالة الملك على استعداد للنظر في أية مقترحات تقدم ويراد بها التقليل من أثر أية صعوبة عملية مباشرة تتعرض لها شركات الولايات المتحدة للبترول » .

وعلى أثر صدور ذلك القرار تلقت الشركات الأمريكية إخطاراً رسمياً بخفض مماثل من جانب استراليا وسيلان والهند وكينيا .

وتتلخص وجهة النظر البريطانية في أن البترول هو المادة الوحيدة التي تكلف منطقة الاسترليني مبالغ طائلة من الدولارات ، فطبقاً لتقديرات الوزارة البريطانية عن سنة ١٩٥٠ تبلغ النفقات الدولارية ٦٢٥ مليوناً بالشكل الآتي :

( أ ) ٣٥٠ مليون دولاراً من ١٣ مليون طناً تستورد من شركات البترول الأمريكية ،

( ب ) ٢٧٥ مليوناً وهي النفقات الدولارية الخالصة لعمليات شركات البترول الاسترلينية ، ذلك أن سوق هذه الأخيرة المقدر بنحو ٨٠ مليوناً من الأطنان في السنة وإنتاجها ، يقعان خارج نطاق الكومنولث ، ويكلفان مقادير بالغة من الدولارات كرسوم امتياز وأجور وأدوات .

وقد يبدو على هذه الحجة أنها جزء من السياسة البريطانية الرامية إلى سد ثغرة الدولار التي تعانيها المنطقة الاسترلينية بسبب الحرب الأخيرة وما بعدها ، كما أنها

تتمشى مع القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية على الاستيراد من منطقة الدولار وذلك على أثر القرار الصادر في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والحاص بحفض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الدولار.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات المالية البحتة تكون الحكومة البريطانية منطوية مع نفسها حين تعتمد خفض مشترياتها من البترول بالعملة الصعبة بتلك النسبة التي تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ .

غير أن هناك سبباً آخر تفسر به ذلك العمل من جانب الحكومة البريطانية ، وأوردته وثيقة رسمية تقع في عشر صفحات ، وهو أنه بسبب القيود المفروضة على الاستهلاك فإن إنتاج الشركات البريطانية من البترول يزيد عن حاجة أسواقها العادية خلال عام ١٩٥٠ . وإذن يكون القرار وسيلة يراد بها تمكين الشركات البريطانية من توزيع إنتاجها في المنطقة الاسترلينية حتى لا يتبقى لديها فائض كبير يعرضها للخسارة وهذا الإنتاج سيزيد فيما بعد عام ١٩٥٠ ، وإذن تكون السياسة البريطانية التي حددها قرار ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ مظهراً آخر من مظاهر الصراع بين المصالح البريطانية والأمريكية المشتغلة بشئون البترول . وبما يدل على ما يتوقعونه من ازدياد إنتاج الشركات البترولية في الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة البيانات الواردة في الجدول التالي ( مقدره بملايين الأطنان ) :

<u>١٩٥٣</u>	<u>١٩٥٢</u>	<u>١٩٤٨</u>	
٦٦٠٥	٦١٠١	٣١٠٤	(١) الشركات البريطانية الهولندية
٥٦٠٩	٥٠٠٣	٢٣٠٩	(٢) الشركات الأمريكية
٦٠٣	٤٠٣	٠٠٠٩	(٣) الشركات الفرنسية
<u>١٢٩٠٧</u>	<u>١١٥٠٧</u>	<u>٩٥٠٩</u>	الجملة

ومعنى هذا توقع زيادة قدرها ٣٥ مليون طنناً عام ١٩٥٣ بالقياس إلى عام ١٩٤٨ وذلك في حالة الشركات التي يسيطر عليها رأس المال البريطاني .

وأكثر من هذا فإن الإنتاج العالمي للبترول الخام للشركات الاسترلينية سيزداد

من ٦٦ مليون طناً في عام ١٩٤٨ إلى ١٠٦ مليون طن عام ١٩٥٢ ، كما سيزداد طاقتها من ٦٣ مليون طناً إلى ٩٤٨ مليوناً ، وذلك بسبب المشروعات الرامية إلى توسيع نطاق معامل التكرير ، وهي مشروعات تبلغ تكاليفها ١٢٠ مليوناً من الجنيهات .

وتعلق المجلة الانجليزية *New Statesman and The Nation* على هذه الزيادات المنتظرة بقولها إن القصد من ذلك أن تصبح إنجلترا والكتلة الاسترلينية في وضع مستقل عن إنتاج المنطقة الدولارية .

وكأنما أرادت المجلة المذكورة أن ترد على ثورة الغضب التي أحدثها القرار في نفوس الأمريكيين فقالت إن مصدري البترول الأمريكيين يدركون تماماً أنه لولا المساعدات التي ينطوي عليها مشروع مارشال لما استطاعوا أن ينعوا شيئاً بالدولار في أوروبا الغربية ، كما أن هذا المشروع ذاته هو الذي حال بين إنجلترا وبين اتخاذ تدابير حازمة منذ بداية الأمر ، وهي تدابير كانت تؤدي إلى انقاص وارداتها البترولية بالعملة الصعبة ، وإلى توجيه تجارة شركات البترول البريطانية وجهة جديدة داخل إنجلترا وفيما وراء البحار .

ويستطرد كاتب المقال فيقول « وكان في النية السماح للامريكان في أن يوردوا للزيد من النفط إلى المناطق الاسترلينية إذا ما زادوا كميات صرفياتهم الاسترلينية على العدد والأدوات والمخازن والمسلحات ، ويكون الأمريكان ينقل صرفياتهم من مناطق الدولار إلى غير مناطق الدولار قد وفروا الدولارات اللازمة لتقرير تجارة المنطقة الاسترلينية وتوسيعها وهو أمر جد مهم وقيم ولكن يظهر أنه كان بالنسبة إلى الأمريكان مربكاً ومعقداً لأنهم لم يفكروا بسوى الأرباح والحصص » ولأن لقمهم مع الأسف كانت « لغة المقاول الذي لاتهمه سوى أرباحه وأسعاره » .

وكأنما أرادت الدوائر البريطانية أن تخفف الوقع فأشارت المذكورة الرسمية السالفة الذكر إلى أنه يمكن النظر بعين الاعتبار إلى الشركات الأمريكية بحيث تعمل في منطقة الاسترليني بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات البريطانية ، وهذه الشروط هي :

- (١) اجراء خفض محسوس في التكاليف الدولارية بالنسبة إلى المملكة المتحدة.
  - (٢) اجراء العمليات أساسياً في منطقة الاسترليني ويجب أن تتولاها شركات تقيم فيها وتخضع لنظمها الضرائبية .
- وأعلنت المذكرة كذلك أنه ليست هناك نية ترحى إلى توسيع أو حماية سوق للشركات البريطانية داخل المنطقة الأسترلينية .

### وجبة نظر المعالج الامريكى

ولقد تولت مجلة أويل فورم Oil Forum ( عدد يناير ١٩٥٠ ) الرد على القرار البريطانى ومسوغاته ، مبدية في الوقت ذاته وجهة النظر الأمريكية ، فقالت إن الاحصائيات تنكر أقوال الوزارة البريطانية :

(١) خلال البحوث التي دارت في سبتمبر سنة ١٩٤٩ ( بين إنجلترا والولايات المتحدة وكندا ) اتضح أن منطقة الاسترليني كانت تنفق ٤٠٠ مليون دولار أكثر من نصفه للمملكة المتحدة .

(٢) خلال السنة المالية ( ١٩٤٨ / ٤٩ ) قدرت مطالب بريطانيا بالدولارات من البترول طبقاً لمشروع مارشال بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار قدمت منه هيئة الإنعاش الأوربي ( ECA ) ١٦٧ مليوناً .

(٣) يقول رجال صناعة البترول الأمريكية إن نصيبهم من السوق كان حديثاً ٣٠٪ من احتياجات منطقة الاسترليني .

(٤) منعت الحكومة البريطانية نقل الاسترليني من الدائنين الاجانب إلى شركات الزيت الامريكىة .

وعلى ذلك « إذا كان على الشركات التي يسيطر عليها الامريكيون أن تتشبث بامتيازاتها التي كلفتها كثيراً ، فلزام عليها أن تواصل عمليات الانتاج بدون نقص محسوس . وفي حالة واحدة ، وهي الكويت ، نجد أن زيادة الانتاج إلى المقدار المقترح وهو ٦٠٠.٠٠٠ برميل يوميا لتمكين الانجليز المالكين نصفه من زيادة مواردهم ، معاها أن يتبقى لدى شركة زيت الخليج ٣٠٠.٠٠٠ برميل .

والملك عبد العزيز قلق بسبب هذا الخفض في الإنتاج بالبلاد العربية وقد يصر على العودة إلى المستوى السابق وهو ٥٢٥٠٠٠٠ برميل . ويبلغ إنتاج البحرين ٣٠٠٠٠٠٠ برميل كما يبلغ نصيب الشركات الأمريكية من البترول العراقي ٤٠٠٠٠٠ برميل ، علاوة على ٥٠٠٠ برميل هي نصيبها من الإنتاج المصري ، وربما ١٠٠٠٠٠ برميل أخرى يوميا ينتظر الحصول عليها من الحقل الذي تم افتتاحه حديثا في قطر .

وعلى هذا فمن المحتمل أن يلقى الشرق الاوسط بمفرده إلى السوق العالمية بنحو ٩٢٠٠٠٠٠ برميل يوميا بحاجة إلى تصريفها .  
ويقول أرباب المصلحة من الأمريكان إنه في أوائل سنة ١٩٥٠ كانت هناك أربعة أسواق عالمية :

- (١) إنجلترا مع الكومنولث والمستعمرات والكتلة الاسترلينية ، وطبقا لقرار الحكومة لا يسمح للشركات الأمريكية أن تباع بترولها مقابل الاسترليني .
- (٢) وقعت مصر والسويد ويوغوسلافيا واليابان والإرجنتين والبرازيل اتفاقات ثنائية مع بريطانيا وبمقتضاها يتمتع البترول البريطاني بسوق تفضيلية .
- (٣) في بلاد العملة السهلة التي لها أرصدة نجد بريطانيا تباعها البترول مقابل هذه الارصدة ، وليس للشركات الأمريكية أن تباع مقابل الاسترليني .
- (٤) لم يبق أمام الشركات الأمريكية الا منطقة الاسترليني التي تعادل ٦٩٪ من السوق العالمية للبترول .

وفي عدد فبراير سنة ١٩٥٠ علقت المجلة ذاتها على سياسة بريطانيا بقولها :  
« تستطيع الحكومة البريطانية أن تعين أماكن بيع الزيت الذي تنتجه الشركات البريطانية والشروط التي يباع بها ؛ وبفضل رقابتها على النقد تستطيع أن تقرر أي المنتجات يجتاز حدودها أو يدخل الاسواق التي لها فيها رقابة فعالة .

ولقد عقدت اتفاقيات مع شعوب أخرى لامداد الاخيرة بالبترول الاسترليني مع ابعاد البترول الوارد من المصادر الاخرى ، كما أنها فرضت الحظر على جميع الواردات من زيت الوقود عدا ما تنتجه منه الشركات البريطانية ، وخفضت وارداتها من الجازولين بمقدار الثلث .

هذا هو الخلاف الذي نشب بين الصالح البترولية ، عرضنا فيه لوجهه نظر كل من الفريقين ، وليس لنا من تعليق عليه إلا أنه مظهر آخر من مظاهر النضال بين شركات البترول والحكومات التي تقف من ورائها (١) .

- 
- (١) أعلن رئيس مجلس ادارة مجموع كالتكس Caltex بأ اتفاق مع الحكومة البريطانية في ١٨ يوليه سنة ١٩٥٠ وأهم نصوص الاتفاق :
- (١) تقوم شركة كالتكس ( بالملكة المتحدة وهي احدى فروع المجموعة ) بأن توزع في المنطقة الاسترلينية بترول كالتكس الذي يكرر في البحرين والذي مصدره الزيت الخام الذي تنتجه شركتا أرامكو والبحرين .
- (٢) خفض متبادل في النفقات الدولارية فيما يتعلق بترول مجموعة كالتكس الذي تتولى بيعه شركة كالتكس ( المملكة المتحدة )
- (٣) ومما سهل الاتفاق ان شركة أرامكو قبلت ان تؤدي لها شركة كالتكس ( بالملكة المتحدة ) جانبا طيبا من المدفوعات بالاسترليني ، وتستطيع أرامكو استخدام مثل هذا الاسترليني في عملياتها الجارية .

## خاتمة

### واجب الشرق الأوسط

#### إزاء الاحتكار والاستعمار

#### الطريق أمام الشرق الأوسط .

حللنا في الفصول المتقدمة ماهية هذا الصراع حول بتول الشرق الأوسط ، ولعلنا وقفنا إلى إلقاء بعض الضوء على الأخطار المترتبة عليه اليوم وفي الغد . وهنا يعرض لنا هذا السؤال : وما واجبنا نحن الشرقيين إزاء هذه النكبات التي تتعرض لها وهذه الأغلال التي توضع حول أعناقنا وإن صيغت من الجنيه أو الدولار الذهبيين ؟ نعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال لا تحتاج إلى إجهاد الذهن أو إعمال الفكر لأنها واضحة بذاتها ، وليست خافية إلا على دعاة الاستعمار وأنصاره ودعاته وهم كثيرون لسوء الحظ اليوم . هذه الإجابة تلخص في هذه العبارة الموجزة :

« فلنحطم الاستعمار والاحتكار مهما كان مظهرهما وطابعهما ولونهما » .

وتمت سؤال آخر لا بد أن يعرض لنا وله أهميته القصوى :

ومن الذي يتولى عملية التحطيم هذه وفك الأغلال وتحرير الشرق بالعربي ؟ . وجوابنا على ذلك : « القوات الشعبية الديمقراطية » وحدها لا غير وهي وفيرة العدد ، لأنها تمثل جماهير شعوب الشرق الأوسط التي شقيت وما تزال تشقى بهذا الاحتكار الاستعماري الذي يضرب عليها ستاراً كثيفاً من الجوع والحرمان والمرض والجهل .

إن الاستعمار هو الفقر ، وهو الجهل ، وهو المرض ، وهو الموت .

وفي الخلاص من الاستعمار العنق ، والعلم ، والصحة والحياة .

إن الاستعمار يجر في أذباله العار والانحطاط الأدبي ، والتحرر يبعث في النفوس الشعور بالشرف والعزة والكرامة .

فعلى شعوب الشرق الأوسط أن تتبين طريقها بوضوح وجلاء ، وأن تسلك السبيل القويم ، وأن تكافح الاحتكار الإستعماري إن أرادت لنفسها الحياة والبقاء والكرامة . وعليها أن تسير خلف خصوم الاستعمار ، وأن تحذر أساليب وخداع ذلك النفر الذي يعتقد أن الاحتفاظ بثرائه ونفوذه وسلطانه وجاهه وثيق الصلة بالاستعمار . ليست العبرة أن تجلو الجنود الأجنبية عن بعض الأقطار العربية ، ولكن العبرة أن نعمل مع هذا الهدف على تحطيم القيود الاقتصادية . . . وهنا فقط يمكن القول إن الشرق قد تحرر . اسنا من ذوى التعصب الأعمى ، ولكننا ننادى بالاستقلال الصحيح . أما التعاون الاقتصادي مع الدول المختلفة فيجب أن لا يخرج عن نطاق التعاون بمعناه الحقيقي ، وأن يكون بين شعوب تقف موقف المساواة إزاء بعضها البعض . نريد التعاون الحر الطليق الكريم بمحض إرادتنا ولصالح اقتصادياتنا ونأبى المشاركة أو المخالفة أو الصداقة التي تحمل بلادنا الشرقية ذيلاً للآخرين .

ليست مكافحة الاستعمار بالأمر الهين ، ولكنها عملية تتطلب الجهاد والمثابرة والتضحية . والعملية شاقة اليوم أكثر مما كانت عليه بالأمس وذلك للأسباب الآتية :

(١) كنا في الشرق إلى عهد قريب نحارب خصماً واحداً متفوقاً متغلباً ونقصد به إنجلترا ، أو بعارة أدق وأصح الرأسمالية البريطانية . أما اليوم فقد دخل في الميدان خصم آخر خطير وهو الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية . يدعى الساسة الأمريكيون أن بلادهم أبعد ما تكون عن النزعة الاستعمارية ، وهو أمر تنكره طبيعة الأشياء ، وتأبى الاقتناع به بسبب الحقائق السافرة التي تواجهنا .

إننا نعلم أن الاستعمار هو النهاية المنطقية للتطور الرأسمالي الحديث . وقد انتقلت الثورة الصناعية من أوروبا إلى الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فوجدت أرضاً خصبة صالحة لها ونمت الرأسمالية نمواً سريعاً بالغاً ، وقضى على

المنافسة الحرة وتحولت إلى نقيضها وهو الاحتكار . وليس أدل على ذلك من أن الصناعات وفروع الانتاج الرئيسية متركزة في أيدي أقلية صغيرة العدد من أصحاب رؤوس الأموال ، وقد أوردنا مثال شركة ستاندارد أويل التي تمكنت من احتكار صناعة البترول في الولايات المتحدة .

أخذت رؤوس الأموال تفيض في تلك البلاد عن حاجة الانتاج المحلي المجزى وتحولت إلى الخارج تبحث عن مجال الاستثمار وهنا ابتدأت ظاهرة الاستعمار وامتلاك الأقاليم .

وليس أدل على صحة ما نقول مما ورد في كتاب « أمريكا » الذي طبعه مكتب الاستعلامات الأمريكي بالقاهرة حيث قال إن الولايات المتحدة أقدمت على احتلال كوبا وبورتوريكو لأنها ذات مصالح مالية واسعة كبيرة هناك ، ثم حاربت أسبانيا وانتزعت منها بقايا إمبراطوريتها ، وخرجت من الحرب بعد انتصارها في عداد الدول العظمى .

ونشبت الحرب الاستعمارية الأولى ، وإذا بها استغلت الظروف وتدققت رؤوس الأموال الأمريكية على جمهوريات أمريكا الجنوبية والصين وأوربا ذاتها . كما تدل على ذلك الإحصائيات المختلفة (١) . وزحفت الإمبريالية الأمريكية على الشرق الأوسط تدريجيا وباطراد ، فكثرت رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات في هذا الاقليم وزادت كمية التجارة المتبادلة زيادة مطردة على حساب الدول الاستعمارية القديمة ، وعمدت الرأسمالية الأمريكية إلى وضع يدها على موارد البترول بحيث أصبحت تسيطر على ٤٢٪ من موارده الحالية واحتياطيه على ما يقول بعض الصحف الأمريكية وهي تجتذب الرأسمالية الصغيرة الضعيفة . فنحن إذن أمام امبريالية ناشئة فتية قوية غنية ، طموحة إلى بسط سيطرتها وسلطانها ونفوذها على بلدان الشرق الأوسط .

(٢) قوى الرجعية : والأمر الثاني وهو على جانب كبير من الأهمية أن قوى

(١) راجع في هذا الشأن البيانات الخطيرة التي أوردناها في القسم الثاني من كتاب « الأستعمار أعلى مراحل الرأسمالية » ، .

الرجعية مهما اختلف الثوب الذي ترتديه ، أدركت أخيراً أن الحركات الشعبية آخذة في النمو والازدهار ، وأيقنت أن الجماهير تطالب بالتححرر الفعلي لا الوهمي ، وتكشف لها الخطر الذي يندر بزوال سلطانها القائم على غير أساس .

إزاء هذا لجأت إلى الاستناد إلى الامبريالية أو الاستعمار الذي يدعمها ويستخدمها وذلك تحت مظاهر خداعة من الرغبة في ترقية أحوال البلاد والأخذ بيد الجماهير . ووصل بها دهاؤها إلى التظاهر بالرغبة في نيل الحرية مع قبول المعاهدات ذات الصيغة المائعة التي تجعل بلادها ذبيلاً للاستعمار .

وعملت كذلك على بث الحركات الديمقراطية المظهر الفاشية المخبر وأيدتها بالأموال ، وكل ما تحت يدها من قوة وسلطان . هكذا دخل عنصر جديد في الصراع ضد الاحتكار والاستعمار ، وهكذا تعين على الشعوب الشرقية التي تخوض معركة التحرير والاستقلال أن تقاوم الرجعية لأنها بذلك تدك قواعد الاستعمار .

يجب أن تكون الشعوب هي صاحبة الحكم الفعلي حتى تستطيع أن تسير في الطريق السليم نحو الاستقلال ، يجب أن تطبق الديمقراطية بمعناها الصحيح لأن الشعوب لم تعد ترضى أن تقاد كالأنعام لا تدرى إلى أين تساق إلى المرعى أم إلى دار الذبح على قربان المصالح الشخصية والأهواء الذاتية .

إن كل احتكار اقتصادي أجنبي نحطمه خطوة في سبيل النصر ، وانهار كل احتكار من هذا القبيل معناه أن حلقة قد انهارت في سلسلة الامبريالية الغربية (١) .

### بعض أساليب مطاردة شركات البترول

لا ريب أن أول ما نتعناه ونبغى العمل على تحقيقه في أقرب وقت ممكن أن تنتهز أقرب الفرص فنقدم على إلغاء الامتيازات التي منحت لشركات البترول الأجنبية . وقد يتراءى لبعض ضعاف النفوس أن هذا مستحيل ، وفي رأينا أن المستحيل هو

---

(١) راجع مقالنا « الدستور الاقتصادي لتحرير الشرق العربي » المنشور في عدد أول ابريل من مجلة « الكتاب » ، وقد أوردنا فيه بعض ما عن لنا من آراء في هذا الموضوع .

إقناع دعاة الرجعية ومطايبا الاستعمار وعبيد الاحتكارات الأجنبية أن التخلص من هذه الامتيازات وغيرها في حيز المستطاع لو عرفنا كيف نستغل قوتنا والظروف الدولة الملائمة.

ألم تتمكن كل من تركيا الحديثة وإيران من تحطيم الامتيازات الأجنبية وقد كان في كل من البلدين فريق خائن لوطنه خائر النفس يقول لمواطنيه : من المستحيل مقاومة العدو المتغلب : إن أعظم القوة هي أن تؤمن أننا أصحاب قوة ، هي وليدة الحق في الحرية والحياة الكريمة . ولهذا نرى أن على الشعوب أن تعرف كيف تنتهز كافة الاضطرابات الدولية والمشاكل العالمية وأي تقصير من جانب شركات الاحتكار البترولية فتحطمها وتصف بامتيازاتها .

وإذا كان إدراك هذه الغاية عملاً يتطلب وقتاً فهذا لا يمنع مطلقاً من أن نلجأ الى سبل أخرى نعلم بها أظفار الشركات البترولية الاحتكارية تدريجاً وأن نعمل على أن نحصل منها على أكبر قدر من الفائدة والصلحة : ونبادر الى القول أن من الواجب الاعتماد على الرأي العام لأنه قوة لها خطرهما ، وأن نلجأ إلى كافة وسائل الضغط الميسورة حتى ولو كانت لا تمت إلى شركات البترول بصفة مباشرة .

(١) يجب الامتناع بتاتاً من الآن فصاعداً عن منح أية امتيازات لشركات البترول بل ينبغي أن تتولى الحكومات الشرقية أو الشركات القومية القيام بعملية البحث عن البترول واستثماره وغير ذلك من العمليات ، وواجب الحكومات أن تيسر هذه العملية على المنظمات القومية إذا لم تشأ تولى العمل بنفسها ، وعلى دول الشرق العربي بصفة خاصة أن تتعاون مالياً في استثمار موارد البترول حتى لا تضطر دولة منها بسبب عجزها إلى منح الامتيازات لشركة أجنبية . ولقد حان الوقت لكي يتجه أصحاب رؤوس الأموال المحلية إلى هذه الناحية من الاستثمار .

وأمر نود أن ننبه إليه وهو أن تطالب الشعوب بمنع هذه الامتيازات لأن الشركات الكبرى لها أساليبها الخفية للضغط على جدد المسئولين أو شرائهم لينحرفوا عن سبيل قويم يتفق مع صالح الشعوب .

(٢) يجب أن تكون سياسة الحكومات الشرقية الامتناع التام عن تجديد الامتيازات القائمة أو إطالة مدتها مهما كانت المغريات والمبررات والعروض وعليها أن تذكر تماماً وبما لا يحتمل اللبس أن أي عرض من شركة بترول إنما يراد به في الواقع مصلحة أصحابها والمساهمين فيها أولاً وقبل كل شيء .

(٣) من اللازم أن نواصل الحملة على هذه الإحتكارات وأن نسعى بهيئة جديداً لإعادة النظر فيها وتعديل شروطها بحيث يرتفع نصيب الحكومات الشرقية من الأرباح . ومن الضروري أن تشرف هذه الحكومات إشرافاً دقيقاً نزيهاً على حسابات هذه الهيئات وبذا تحول دون وقوع أي تلاعب ، وإن بدا خلاف ذلك في ظاهره ) وقد وضعنا خطأً تحت كلمة ( نزيهاً ) نظراً لما تترامى به الأخبار والإشاعات عن مجاملة بعض الموظفين لهذه الشركات . قد تكون الاشاعات تحمل طابع المغالاة ولكن الواجب يقضى بالتدقيق في زاهة الدين يتولون مراقبة ومراجعة حسابات هذه الشركات الضخمة الغنية . إن الموظف البسيط الأجر قد يكون موضع الخضوع لبريق الإغراء فلنتجنب نحن الشرقيين هذه الأخطاء ولنبعد عن مواطن الريب من قد يتعرض لها .

(٤) من الضروري أن تصر الحكومات الشرقية على أن يكون لها عدد كبير من الممثلين في مجالس إدارات شركات البترول التي تعمل في أراضيها . أنظر مثلاً إلى شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية ( بالإسم فقط ) نجد أن مقرها لندن . . . . . أليس هذا من قبيل الأوضاع المقلوبة ( وإن كنا لانعجب له فلدينا في مصر وغيرها من بلاد الشرق الكثير من هذه الأوضاع المعكوسة دون أن نجد لها تعليلاً أو تفسيراً ) وأين هم المصريون الذين يشتركون في إدارة هذه الشركة؟ هذا مثل بسيط اضربه للناس اعلمهم يتذكرون ويعملون على ما فيه خيرهم .

وتمت أمر غاية في الأهمية والحظورة تنبه إليه ، ونحذر الشعوب منه . نحذركم من أن يحدعوا بالأسماء الرنانة التي يقع عليها اختيار الشركات الأجنبية للاشتراك في مجالس إدارتها ، وليس لأصحابها صوت مسموع إلا بالموافقة ، وعمهل يذكروا إلا تسلم مكافأتهم .

إنها ظاهرة اجتماعية خطيرة تلك التي نلسمها في البلاد الشرقية . نقرأ أسماء أعضاء

مجالس الشركات فتجد أسماء مصرية مثلاً مكررة في أغلب الشركات . وتتساءل : هل لهذه الشخصيات أهمية عليّة في المسائل الماليّة أو الاقتصاديّة ؟ فيقال : لا ... وتسمع فجأة أن موظفاً قد استقال من عمله وعين عضواً في بعض شركات . وتتساءل مرة أخرى : هل لعمله اتصال بالمسائل الماليّة والاقتصاديّة ؟ فيقال : لا ...

وتقرأ مرة ثالثة أن بعض رجال الهيئات النيابية هبط الوحي عليهم فأصبحوا حجة في شئون المال والاقتصاد بحيث وقع عليهم الانتخاب في مجالس إدارات الشركات وهنا يعرض السؤال الحالد : هل لكفاءة ماليّة أو اقتصاديّة ؟ فيكون الجواب بالنفي ولا يتبقى لك إلا العجب المقرون بالشك والارتباب .

أحرصى يا شعوب الشرق البائسة على أن يكون لك الصوت الأعلى واليد العليا في إدارة الشركات الاحتكاريّة . ولكن حذار مما يخدعوك به من أسماء رنانة طنانة لأمر ما في نفس يعقوب . إنه تمويه واستهزاء بعقليتك وكرامتك ومصالحك .

(٥) هذه الشركات الاحتكاريّة الكبرى ذات النفوذ والسلطان والسيطرة مجال عملها في البلاد الشرقية ، وهنا يقضى الحق والعدل أن يتولى العمل فيها أهل البلاد أنفسهم ومنهم العنصر الفنّي .

لزام على حكومات الشرق أن تطالب الشركات ببيانات صحيحة عن عدد مستخدميها وعملها من الأجانب ومن الوطنيين ، وعن المرتبات التي يتناولها أفراد كل من العنصرين . إنها لو فعلت ذلك لرأت عجباً ، سيتضح لها أن عدداً بسيطاً من كبار الموظفين الفنيين والإداريين الأجانب ، بل وصفارهم أيضاً يتناول من المرتبات والمكافآت أضعاف ما يتناوله أوف العمال وصفار الكتبة والخدم الوطنيين ذوي الاجور المنخفضة إلى درجة لا تليق بكرامة الفرد .

وإذا لم يتوافر الفنيون من أهل البلاد الشرقية — وهو ما نشك فيه ونشكره حقاً ولو قال به المسئولون من رجالنا — فواجب مفروض على الشركات البتروالية أن توفد عدداً كبيراً من أهل البلاد إلى الغرب ليتعلموا على نفقتها كل ما له اتصال مباشر أو غير مباشر بصناعة البترول .

يجب أن نلقى عقولنا قبل أن نصدق مثلاً أن مصر لا تتوافر فيها الكفايات

الفنية والإدارية لتولى الأعمال اللازمة في شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية مثلا ،  
وإلا حدثونا : ما قيمة هذه البعث التي نلقى بها كل عام إلى بلاد الغرب ؟ وما فائدة  
هذه الكليات التي تنفق عليها عشرات الألوف من الجنيهات ؟

هل حقيقة ينقص بلاد الشرق العنصر الفني ، أم هذه خرافة يروجها الاحتكار  
الاستعماري وأذناؤه ومن يعيشون على فتات موائده ؟

(٦) يجب أن تنبج عنايتنا إلى تحقيق التسوية في أجور ومرتببات العمال والكتابة  
من الوطنيين والأجانب . فمثلا إذا كان العامل الحاذق الأجنبي يتناول جنبا في اليوم  
فلا بد من أن يعامل زميله المصري على هذا الأساس ، إني لأعرف حالات كثيرة  
يشتغل فيها عاملان أحدهما أجنبي والآخر شرقي ، وأجر الأول ثلاثة أمثال أجر الثاني  
فما سبب هذه التفرقة المشينة والمذلة للسكرامة ؟ هل الأجنبي من جنس أسمى ؟ إذن  
رحم الله هتلر ونظرية الشعب السيد ! ! من الظلم الصارخ أن يأخذ مصري مثلا في  
مصرف كبير عشرة جنهات وهو ذو مؤهلات عالية ويتناول أجنبي دونه عدداً وكفاية  
ضعف هذا المراتب ! ومع هذا فهذه هي الحالة السائدة في البلاد الشرقية لسوء  
الحظ .

(٧) لعل القارئ رأى غرابة الوصف الذي أوردناه لمدينة عبادان ، ولاحظ  
الفارق الهائل بين مساكن المديرين والمهندسين والموظفين الإنجليز التي تتوافر فيها  
صنوف الصحة وألوان الراحة والرفاهية ، وبيوت العمال الإيرانيين البائسة التعسة  
وإن حاول الاحتكار أن ينكر هذا الأمر . ولا شك أن هذا الشيء واحد في البحرين  
وببلاد العرب والعراق ومصر . . . فآية دولة ترضى لأبنائها هذا النذل والهوان ؟  
وهنا يتعين علينا أن نصر إصراراً عنيفاً على أن تقوم الشركات ببناء مساكن للعمال  
الوطنيين كالتى يقبل العمال الأجانب السكنى فيها . ويجب التسوية بين الفريقين من  
حيث نسبة العلاوات الدورية ( وفي حالات الزواج وولادة الأطفال الخ ) والمكافآت  
ونظم التأمين ووسائل التسلية والعناية بالملاعب والرياضة ، وأن تعمل الشركات كذلك  
على فتح مدارس كافية لتعليم العمال وأطفالهم . حقيقة يفد العمال من مختلف أرجاء  
البلد ، وحقيقة قد يكون مستواهم منخفضاً ، ولكن من الواجب على هذه الشركات

— وهذا سهل ميسور — أن نجعل منهم فئة صالحة قوية متففة لا تختلف عن الأجنبي في شيء مطلقا .

(٨) يجب العمل على حمل هذه الشركات جميعا بلا استثناء على أن تكون حساباتها باللغة القومية لتسهيل عملية المراجعة والمحاسبة من جهة ، وليتسنى لأهل البلاد أن يشغلوا هذه الوظائف .

(٩) على الحكومات الشرقية أن تفرض الرسوم على أنابيب البترول التي تمتد عبر أراضيها ، لأن مد هذه الأنابيب معناه حرمان طرق المواصلات الأهلية من أرباح كانت تجنيها من نقل الزيت من مواطن استخراجيه إلى مراكز التسويق أو موانئ الإصدار .

هذا قليل من كثير نذكره علي سبيل المثال لا الحصر ، ونعود فنقول إن هدفنا يجب أن يكون إلغاء عقود امتياز البترول ، والقضاء على كافة الاحتكارات الأجنبية التي لا ترعى مصالحنا .

---

(١) خطت مصر خطوات موفقة إلى حد ما ، حين أصدرت قانون الشركات المساهمة الذي سلفت الإشارة إليه .